

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ٩

الثلاثاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبرتي (أوروغواي)

ولكن قبل كل شيء أود أن أتوجه إلى السيد ديدير أوبرتي بأحر وأخلص تهانينا على انتخابه الجدير به، والذي ليس إلا إقرارا بمزاياه الفكرية والشخصية، وأنا على يقين بأنها ستضمن نجاح أعمال هذه الدورة. ونود كذلك أن نشيد إشادة حارة بسلفه، الذي ترأس ببراعة أعمال الدورة الماضية.

ويسر وفدي أن يعرب عن تقديره للعمل الشجاع والمستمر الذي يضطلع به الأمين العام السيد كوفي عنان، دعما للسلام في العالم وبخاصة في القارة الأفريقية.

عندما تعيّن علينا في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ الاضطلاع بتغيير جذري في الحكومة في بوروندي، كانت الحالة السياسية متفجرة. ففي كل يوم كان البورونديون يموتون دون أن يعرفوا حقا سبب موتهم، وكان التهديد بالإبادة الجماعية والفوضى الواسعة النطاق يشكل خطرا حقيقيا جدا.

ولن أدخل في تفاصيل الحالة، إذ أن مجلس الأمن، والأمين العام، وممثله في بوجومبورا، قد تابعوا يوميا تطور الأزمة التي مزقت بلدي في السنوات الأخيرة.

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد وجدنبوش (سورينام).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

خطاب السيد بيير بويويا، رئيس جمهورية بوروندي

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يليقه رئيس جمهورية بوروندي.

اصطحب السيد بيير بويويا، رئيس جمهورية بوروندي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية بوروندي، فخامة السيد بيير بويويا، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

الرئيس بويويا (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تعطينا الدورة الثالثة والخمسون للجمعية العامة مرة أخرى فرصة إلقاء نظرة على مجمل الحالة في العالم والتفكير مليا في مستقبل الشعوب والدول التي تمثلها.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إيجابيا في الساحة السياسية في بوروندي. والآن تنظم الطبقة السياسية في بلدنا نقاشا واسعا حول المشاركة لتمكين الشعب البوروندي من استيعاب فكرة السلام، والهدف النهائي هو تحقيق الاستقرار في البلد عن طريق استعادة السلام.

والحكومة من جانبها، تقوم بإعداد برنامجها القائم على أساس الاتفاق السياسي المنبثق عن المشاركة. وتأتي في مقدمة هذا البرنامج الذي ستقدمه الحكومة إلى البرلمان في دورته المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر، الموضوعات الرئيسية المتمثلة في الديمقراطية والعدل والأمن والتنمية. وحكومتنا مصممة على المضي في تعزيز المشاركة في البلد. ونحن نؤمن إيمانا عميقا بأن هذا النهج يمكن أن يرسى قواعد اتفاق عام يربط مواطنينا المقيمين في الخارج بمشروعنا للسلام.

إن وجود هذه المشاركة السياسية على الصعيد الداخلي هو الذي مكن من البدء في عملية مفاوضات على الصعيد العالمي تدخل البورونديين المقيمين بالخارج في عملية السلام. والمفاوضات، التي جمعت بين أهل بوروندي الذين يعيشون بالداخل والذين يعيشون بالخارج، بدأت في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في أروشا، في جمهورية تنزانيا المتحدة. وانعقدت الجولة الثانية من المفاوضات في ٢٠ تموز/يوليه، وحدد ١٢ تشرين الأول/أكتوبر موعدا للاجتماع الثالث. وتمضي هذه المفاوضات بطريقة مرضية لجميع المشاركين: للبورونديين، وللطرف الوسيط وللممثلي المجتمع الدولي.

وأود أن أعلن أن حكومة بوروندي مصممة على بذل قصارها لكفالة نجاح هذه المفاوضات. وقد قسمنا عملية السلام إلى جانبين، داخلي وخارجي، لسبب بسيط يرجع إلى اتباع المنهجية. إن عملية السلام كل لا يتجزأ. فأولا وقبل كل شيء، أردنا أن نشرك الشعب البوروندي في عملية السلام قبل مفاوضات أروشا، حتى نستطيع أن نأخذ في الاعتبار التجربة الأخيرة لمنطقتنا دون الإقليمية. فمفاوضات السلام التي لا تشرك الشعب غالبا ما تنحرف بصورة مأساوية.

وأود أن أعلن من على هذه المنصة أن عملية السلام تجري الآن بما يرضي الشعب البوروندي. ونحن مصممون على حل النزاع القائم بين البورونديين عن طريق الحوار. ولكن للأسف، هناك عقبات في طريقنا نحو السلام الدائم، وأكبرها الجزاءات الاقتصادية التي فرضت على بوروندي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦. وهذه الجزاءات تتضرر منها على نحو خاص القطاعات الأضعف في مجتمعنا. وهي تدمر النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا، وفي المدى البعيد تعرض استقرار بلدنا للخطر. والواقع أن أثر الحظر

ومنذ ذلك التغيير في ٢٥ تموز/يوليه عام ١٩٩٦، أعلننا بوضوح أن الشاغلين الأساسيين لدينا هما استعادة الأمن والبدء في عملية للسلام.

وتتيح لي هذه الدورة الثالثة والخمسون فرصة لإطلاعكم على الجهود التي بذلها شعب بوروندي وزعماءه، والمجتمع الدولي لتحقيق أهدافنا المتمثلة في استعادة السلام الدائم في البلد. فبالرغم من وقوع بعض حوادث الإرهاب، يمكن أن أقول لهذه الجمعية إن الأمن استعيد تماما إلى بوروندي. والخطر المتمثل في أعمال الإبادة الجماعية التي كانت تخيف شعبها كثيرا زال الآن. وعملية السلام التي بدأت قبل عامين تجري الآن وتسير بطريقة ترضي جميع الأطراف المعنية. وأود أن أركز في بياني اليوم على مشروع السلام هذا.

إن فكرة مشروع عملية السلام في بوروندي تقوم على أساس التسليم بأن الأسباب الأساسية لازمة بوروندي سياسية بالرغم من المنحى العرقي الذي اتخذته العنف الذي تسبب في تلك المأساة في بلدي خلال السنوات الخمس الماضية. ولذلك فإننا نركز جهودنا على السعي إلى إيجاد حل سياسي للآزمة.

قبل سنتين بدأنا في عملية للسلام ذات جانبين: الجانب الداخلي، والجانب الخارجي. على الصعيد الداخلي أدت دينامية عملية السلام إلى إبرام اتفاق داخلي بشأن المشاركة السياسية. وقد بدأت قبل عامين الحكومة المنبثقة عن التغيير الذي جرى في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، والجمعية الوطنية الناتجة عن انتخابات ١٩٩٦، في إجراء حوار متجه نحو التقارب السياسي. وأدت هذه المبادرة إلى إبرام اتفاق بشأن المشاركة السياسية.

واليوم لدينا دستور مؤقت انبثق عن تلك المشاركة، وهو الذي يحكم المؤسسات في جمهوريتنا، وبصفة أساسية الحكومة والجمعية الوطنية. وأصبحت المشاركة السياسية في بوروندي اليوم حقيقة واقعة، ليس بين الحكومة والجمعية الوطنية فحسب، ولكن أيضا لدى غالبية الأحزاب السياسية المسجلة وممثلي المجتمع المدني الذين انضموا إلى المشاركة في صنع السلام. وفي هذا الإطار تم تكوين حكومة عن طريق التفاوض، تجمع بين القوى السياسية الرئيسية في البلد، وبدأت عملها منذ ثلاثة أشهر. وتم توسيع الجمعية الوطنية المنتخبة في عام ١٩٩٣ لتشمل ممثلي أحزاب سياسية أخرى مسجلة وممثلي المجتمع المدني.

ويمكنني أن أقول لهذه الجمعية - والذين زاروا بوروندي في الآونة الأخيرة كان بوسعهم أن يلاحظوا ذلك بأنفسهم - إن هذه الشراكة أحدثت وستظل تحدث تحولا

إن الشواغل الوطنية لبلدي لن تسمح لي بنسيان المشاكل الأخرى التي تحيق بأفريقيا والعالم. حاشا لي أن أفعل هذا.

في زمن العولمة هذا، يجب أن يبذل المجتمع الدولي جهداً مستمراً لتعزيز التنمية المتوازنة في أنحاء العالم. وأفريقيا تستحق اهتماماً خاصاً. وإذا نودي بتحقيق التنمية عن طريق التجارة، فيجب أيضاً زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لحفز نمو الاقتصادات التي لا تزال هشة. إن أفريقيا يسحقها عبء ديونها الطاحن. والعبء يجب أن يخفف وأن يلغى بالنسبة للبلدان الأفقر. إن العولمة دون تضامن مع الأمم الأفقر لن تؤدي إلى عالم سلمي.

والبلدان النامية، كي تتواءم مع التغيرات الحتمية، يجب أن تنظم نفسها. وهنا، أتصور إقامة مناطق تكامل إقليمي تجعل اقتصاداتنا قابلة للبقاء. إننا نؤيد التكامل الإقليمي ولكن التكامل الذي يحترم كيان وسيادة كل بلد. إننا نعارض التكامل الإقليمي الذي يتضمن سيطرة وهيمنة الأكثر قوة.

إلا أن التكامل الاقتصادي الإقليمي لا يمكن تحقيقه إلا في المناطق الآمنة. ومنطقتنا، منطقة البحيرات الكبرى، لا تزال عرضة لانعدام استقرار بالغ. وانعدام الأمن الدوري هذا دام عقوداً وأطلق فيضانات من اللاجئين. وثمة جيوش مهزومة كاملة تنتقل في المنطقة التي سبق أن عانت إبادة جماعية لم يسبق لها مثيل.

إننا نواصل متابعة تطور الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعناية تامة. وأود أنؤكد مجدداً أن بلدنا، بوروندي، ليس متورطاً بأي شكل من الأشكال في ذلك الصراع. إننا من ناحية لا نزال نشعر بالقلق نتيجة بعض البيانات التي تحرض شعوباً ضد شعوب على أساس عرقي؛ ومن ناحية أخرى تجاه الميليشيات وبعض المتمردين، الذين لا نستطيع، نحن في المنطقة أن نمسح صورتهم من ذاكرتنا. وأود أن أحث جميع المشاركين في هذا الصراع على ألا يسمحوا لأنفسهم بأن يقعوا في الشراك ويقادوا إلى السير في ذلك الطريق، لأنه لا يؤدي إلا إلى الخطر الذي يمكن أن يزج بالمنطقة كلها في أسنة اللهب.

إن بوروندي ستظل تكفل عدم زعزعة استقرار أمنها. وتحقيقاً لهذا الغرض، سنتخذ كل التدابير المناسبة. ونحن لا نزال نؤيد الوسائل السلمية والحوار لحل هذا النزاع. وإذا ما طلب من حكومة بوروندي الإسهام في حل سياسي، فسيسرهما أن تفعل هذا.

على الشعب البوروندي أثر مدمر. واسمحوا لي أن أذكر لكم قليلاً من الأرقام: لقد انخفضت نسبة الحضور في المدارس الابتدائية من ٧٠ في المائة إلى ٤٣ في المائة؛ وانخفضت نسبة التطعيم من ٨٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة، وبلغت نسبة حالات سوء التغذية الآن بين الأطفال دون سن الخامسة ٤٣ في المائة.

وعلاوة على ذلك، يتسبب الحظر المفروض على بوروندي الآن في إثراء أفراد قليلين في البلد ثراءً فاحشاً، ويتسبب على نحو مأساوي في إفقار الملايين من الناس فيه. وهذا الحظر يضعف الثقة بين الوسطاء وأطراف الصراع، ولا سيما الحكومة البوروندية. وعلى الرغم من الوفاء بجميع الشروط التي وضعها من ابتدروا الحظر، فإن الجزاءات الاقتصادية لا تزال مستمرة. واليوم ليست هناك أية مبررات، أخلاقية أو سياسية، لاستمرار الحظر على بوروندي.

وأود أن أناشد البلدان الواقعة في منطقتنا دون الإقليمية، والوسيط الذي ينظم المفاوضات في أروشا، أن يرفعوا الجزاءات قبل أن تنسف مشروعنا للسلام. كما أن مناشدتنا توجه أيضاً إلى المجتمع الدولي من أجل دعم جهودنا المبذولة لبناء السلم في بوروندي.

يجب علينا أن نعمل الآن على تنسيق جهودنا من أجل السلام. لا يمكن تأجيل ذلك إلى الغد. والذين ارتكبوا إثماً بإهمالهم سيتحملون مسؤولية هامة.

العقبة الكبيرة الأخرى أمام السلام في بوروندي هي العنف المستمر الذي تمارسه الفصائل المسلحة المرباطة في أراضي بعض البلدان المجاورة. وإنني أدعو تلك البلدان إلى تحمل نصيبها من المسؤولية. لا يمكن للمرء أن يدعو لإجراء مفاوضات ثم يتسامح في الوقت نفسه بشأن الأعمال الإرهابية التي تقوم بها جماعات مسلحة، دون أن يعرض للخطر عملية السلام كلها. ولكي تبدأ المفاوضات، لا بد من توقف الأعمال العسكرية.

إن بوروندي، وهي بلد مغلق مفروضة عليه جزاءات اقتصادية، يحتاج إلى التضامن الدولي. يجب زيادة المعونة الإنسانية لمساعدة الذين تحيق بهم هذه الأزمة. ونحن نود أن نرى التعاون الدولي وقد استؤنف مع بلدنا دون مزيد من التأخير. إن الظروف الأمنية في بوروندي الآن ليست أكثر سوءاً منها في البلدان الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى. والبورونديون لا يطلبون إلا أن يعاملوا بإنصاف. والتزامنا وعزمنا على تحقيق السلام في بوروندي عن طريق الحوار يجب ألا يكون محل شك بعد الآن. إن الحقائق واضحة اليوم. إننا نتفاوض مع جميع البورونديين الذين لهم مطالب سياسية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية غانا السيد جيرى جون رولنغز، وأن أدعوه إلى إلقاء بيانه أمام الجمعية.

السيد رولنغز (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شكرا جزيلا سيدي، ولكنني أفضل أن أدعى "النقيب الطيار" وليس "السيد".

أضم صوتي إلى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئة الرئيس وبقية أعضاء المكتب بمناسبة انتخابهم لتوجيه شؤون الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وأثق تماما في أن نتاج مداولتنا تحت قيادة تكم الحكيمه سيشكل خطوة كبيرة في جهودنا لبناء عالم جديد يرقى إلى مستوى طموحات شعوبنا في السعي إلى السلم والعدل والرفاه.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي العميق للسيد هينادي أودوفينكو على إنجازاته الرائعة. فقد استطاعت الجمعية تحت قيادته القديرة أن تتخذ في الدورة السابقة قرارات هامة بشأن إصلاح الأمم المتحدة بغية إعداد المنظمة لمواجهة التحديات الهائلة التي ستصادفها ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين.

وفي ظل هذه الجهود الحميدة نعترف أيضا بالمبادرات الشجاعة للأمين العام السيد كوفي عنان، فبفضل رؤيته لمستقبل الأمم المتحدة التي تتطابق كثيرا مع رؤية العضوية العامة وشعوب العالم، أمكن لعملية الإصلاح أن تستمر. ونحن في غانا وفي أفريقيا كلها نشعر بالفخر بأن يكون لنا ابن يتمتع بهذه المنزلة والحماس العالين.

الاحتفال في هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يوفر لنا الفرصة لتقييم ما أنجز خلال هذه السنوات ووضع استراتيجية محددة لتحسين نوعية حياة شعوبنا وذلك بأن نعزز ونحمي على نحو فعال، حقوقها الأساسية، الأمر الذي يعتبره الإعلان معيارا مشتركا للإنجازات لكل الشعوب والأمم.

ينبغي أن تكون حقوق المرأة مركز تلك العملية وينبغي أن نركز على تعزيز هذه الحقوق وحمايتها على الصعيد العالمي. إن هذا حق للمرأة وهو التزام يقع على عاتقنا. وينبغي أن نشيد بعمل الأمم المتحدة في تعزيز

نحن في بوروندي نعتقد أنه ينبغي لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة أن تنسقا جهودهما بشكل أكثر فعالية في السعي إلى حل للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة عندما ننظر في عجز المنظمات دون الإقليمية.

على المستوى العالمي، كل منطقة من مناطق كوكبنا تواجه قدرا مختلفا من التدهور البيئي، والإرهاب، والأمراض المستوطنة، وإساءة استخدام المخدرات والجوع، وهذه فقط أكثر التهديدات انتشارا. وللتغلب على هذه الحالة، سيكون على الأمم المتحدة أن تقوم بدور حاسم. وقد أظهرت منظماتنا، في الماضي، أوجه قوتها وضعفها.

وحتى تواجه الأمم المتحدة هذه التحديات الكثيرة، يجب أن تفتح وتصبح أكثر ديمقراطية إذا ما كان لها أن تصبح أكثر فعالية في تناول حقائق العالم الحديث. وينبغي لمجلس الأمن، كي يحل المشاكل التي يتعرض لها السلام على نحو أفضل، أن يوسع توسيعا حكيما فيضم أعضاء آخرين في المنظمة.

في إطار الأمم المتحدة، ستواصل بوروندي رفع صوتها المتواضع ضد الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتأييدا لتخصيص موارد أكبر لمكافحة الفقر وتشجيع التعليم والصحة، وبخاصة في البلدان النامية - وبإيجاز، لبناء عالم أكثر توازنا وأكثر إنصافا. وهذا، في رأينا، هو التحدي الذي يواجه منظماتنا ونحن نقرب من الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية بوروندي على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد بيير بويويا، رئيس جمهورية بوروندي إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب النقيب الطيار (المتقاعد) جيرى جون رولنغز، رئيس جمهورية غانا

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة رئيس جمهورية غانا.

اصطحب النقيب الطيار (المتقاعد) جيرى جون رولنغز، رئيس جمهورية غانا إلى قاعة الجمعية العامة.

إن العصر الجديد الذي نعيش فيه يتطلب أفكاراً جديدة تتناسب مع ديناميات اليوم. ويتحمل صانعو السياسات وقادة الرأي في البلدان المتقدمة النمو مسؤولية كبيرة في هذا الصدد، كما نفعل نحن جميعاً هنا، لتوفير قيادة بالغة الوضوح تتسم بالنزاهة. والكثير مطلوب من البلدان التي تتحمل قدراً كبيراً من اللوم عن الحالة التي تسود العالم، لأنها تملك دون شك الوسائل التي تمكنها من توفير ما تتطلبه الحالة.

و على الرغم من أنه كان من الواضح منذ بعض الوقت أن التنمية المستدامة حول العالم يمكن تحقيقها بدون قسط من العدالة في العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، بسبب اعتبارات قصيرة الأجل تتعلق بالأرباح والمزايا، فإن البلدان المستفيدة من النظام الاقتصادي غير العادل اختارت أن تتجاهل ما لهذه الحال من وقع خطير على مستويات المعيشة في معظم أنحاء العالم، وكذلك وقعها الخطير في الحد من النمو الاقتصادي العالمي.

وبدلاً من ذلك حصلنا على موا عظ بشأن الحقائق والوقائع والأخلاق في الحياة، وكان الحيف نصيب البلدان والشعوب إذا ظهر أنها لم ترتفع إلى المستويات المتوقعة. وهذا، بعبارة أخرى، كان الثمن الذي تعين علينا دفعه. ولكن كان من الجلي أنه، إذا ما وجدت حالة تقتضي زعامة خلقية من العواصم التي كانت تعظ في سبيل سيادة الأخلاق في المقام الأول، فإن تلك الأخلاق تبدت كشيء لا يتجاوز المصلحة الوطنية.

لا يماري أحد في حاجة الدول إلى السعي إلى تحقيق مصالحها الوطنية. بيد أن التعامي عن الحاجة إلى مصلحة ذاتية مستنيرة هو الذي كان كامناً في صلب الانقاسات بين دولنا على مدى تلك المدة الطويلة، وهو الذي زعزع في آخر الأمر الثقة الاقتصادية للناس، سواء في الشمال أو الجنوب، في الآونة الحديثة.

إن نهاية الحرب الباردة أطلقت عنان تهديدات جديدة للسلام العالمي والإقليمي. والصراعات داخل الدول، التي تنشأ عن التعصب الطائفي والعنصري والديني، تهدد أمن كثير من الدول والمناطق. وإن تأخر المجتمع الدولي وانتقائته في معالجته بعض حالات الصراع هذه، كانا مثار انزعاج بالغ، لأنهما قوضا مفهوم الأمن الجماعي المدون في ميثاقنا النبيل. فالمادة ٢٤ من الميثاق تعهد ليس فقط "بالتبعات الرئيسية" لصون السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن، بل تدعو كذلك إلى أن يكون "العمل سريعاً وفعالاً" عند حدوث خرق. بيد أننا، في جانبينا من العالم، كثيراً ما نتساءل أين كان "العمل السريع الفعال" المطلوب من مجلس الأمن عندما كانت النيران تتأجج في رواندا. وأين كان مجلس الأمن عندما كانت

المركز المتساوي وحقوق الإنسان بالنسبة للمرأة، بدءاً بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان حتى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

بعد خمسين عاماً تقريباً من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يموت كل عام ١٢ مليون طفل تحت سن الخامسة بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، ويعاني ٢٠٠ مليون طفل تحت الخامسة من سوء التغذية، ويحرم ١١٠ ملايين طفل من التعليم الأساسي. ولا يحصل ٨٠٠ مليون نسمة على معظم الخدمات الصحية الأساسية، ويعيش ١,٣ بليون شخص في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم. وهذه الحالة لا تزال قائمة بسبب النظام الاقتصادي الدولي المجحف الذي يميز ضد العالم النامي وبصفة خاصة أفريقيا.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ينبغي أن تكون الحالة الاقتصادية الحرجة السائدة في أفريقيا الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي وأن تدفعنا جميعاً لاتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لتناول الأسباب الرئيسية لها. فكثير من بلداننا وبصفة خاصة أكثر البلدان فقراً لا تزال تعاني من عبء الدين الثقيل ومن التزامات خدمة الدين التي تصيبها بالشلل ونتيجة لتحويل الموارد عن التنمية لا يتمكن من توفير الخدمات الاجتماعية الكافية لسكاننا، خاصة في الميادين الهامة كالتعليم والصحة وبالتالي تقل قدرتنا على المنافسة في السوق العالمية.

وفي هذا الصدد نشدد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الدين تصاحبها مساعداً نقدية تساهلية، لأقل البلدان نمواً بصفة خاصة، بغية تعزيز تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتوفير بيئة مستقرة تمكن تلك البلدان من التخلص من الدين الذي يتهدهدها.

وأعتقد أن الانعكاسات الدولية للاضطرابات المالية الأخيرة في آسيا وفي أماكن أخرى تشير إلى عقم أي نظريات تقوم علماء أي دولة يمكنها ألا تتقيد بالقواعد أو أن أي دولة في العالم أن تعزل عن الآخرين.

ونرى أن النهج الحالي لبعض البلدان الصناعية التي تطلب من البلدان النامية الالتزام بمعايير أو سياسات لا تتقيد هي بها، أو يبدو أنها لا تستطيع التقيد بها، سيختبر بصرامة العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في القرن المقبل.

يجب أن نقف معاً حتى لا نهدهد الرفاه الذي يتمتع به مئات الملايين اليوم، والأمل الذي يراود البلايين من أجل حياة كريمة وقدّر معقول من الراحة - لا أكثر ولا أقل.

بالأرض، هي أساس سليم لتحقيق تسوية عادلة ودائمة. والمجتمع الدولي عازم بالإجماع على أن يرى سلاما عادلا في الشرق الأوسط، والمسألة الفلسطينية مفتاحه بلا شك.

إن إدانة وفدي لجميع أشكال ومظاهر الإرهاب والممارسات الارترافية مردها بلا ريب إلى عواقبها المأساوية على الاستقرار السياسي وكذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. والأفعال الإرهابية، بصفة خاصة، غير مقبولة بالمرّة كوسيلة للسعي إلى تصحيح أي سبب للشكوى، أو تحقيق مآرب سياسية، أو مساندة قضية ما. فأدنتاً في هذا الصدد ما حدث أخيراً من هجمات إرهابية بالقنابل في نيروبي ودار السلام، أزهقت المئات من الأرواح البريئة وأصابت الآلاف من الناس وسببت دماراً جسيماً في الممتلكات مثلما ندين التهديد الدائم للأمريكيين في شتى أرجاء العالم.

إنني فخور بأن أقول إن غانا، منذ انضمامها إلى المنظمة في ٨ آذار/مارس ١٩٥٧، بعد يومين فقط من حصولنا على الاستقلال. ظلت صادقة في التزامها بالإسهام في مساندة السلم والأمن الدوليين، اللذين هما السبب الرئيسي لوجود هذه المنظمة. وفي ١٩٦٠، بعد مرور ثلاث سنوات فقط على الاستقلال، استجاب بلدي، غانا، لنداء المنظمة، وخصص جنوداً وموارد لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما كان وقتئذ الكونغو البلجيكي وأصبح الآن جمهورية الكونغو الشعبية الديمقراطية.

وظللنا منذ ذلك الوقت ضالعين بنشاط ومساهمين على الدوام في جهود المنظمة في جميع مناطق العالم. وفي الوقت الذي أتحدث فيه، يرد اسم غانا في قائمة المساهمين الرئيسيين بجنود منها في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويخدم جنودها في ثمان من بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا، وأوروبا، وآسيا والشرق الأوسط.

والواقع أن حكومة وشعب غانا يفخران بمشاركتهما في هذه الجهود السلمية الدولية ولو أن ذلك يكلف بلدنا النامي ثمناً باهظاً. فهي ليست تضحية بموارد مادية فحسب بل وبأرواح بشرية، حيث فقدت غانا وجيرانها أبناءهم وبناتهم في هذه العمليات.

ونرحب باعتماد اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، في العام الماضي. وكان بلدي بين العدد الكبير من الدول التي وقعت على الاتفاقية في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وهو يسير الآن في عملية التصديق المبكر عليها. ونأمل أن تسمح الظروف في وقت غير بعيد بالاعتماد العالمي للاتفاقية حتى نتمكن من تخليص

الأمر مضطربة في ليبيريا؟ وأين كان "العمل السريع والفعال" عندما كان شعب سيراليون يحتضر تحت نير دكتاتورية غاشمة؟

إزاء انتقائية مجلس الأمن في معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين، وعلى الرغم مما لمنطقتنا من موارد غثة، كان علينا أن نعتمد على جهودنا الذاتية لمواجهة المنازعات الداخلية في بعض البلدان المجاورة لنا. إننا نناشد حكومات تلك البلدان أن تظل ثابتة في بذل التضحيات وعمل كل ما يمكن عمله للتوصل إلى مصالحة وطنية وإلى السلام والاستقرار.

إن الحالة الدولية لا يزال يسممها ما يتخذ من جانب واحد من عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية لها، في بعض الحالات، جرائر تتجاوز التراب الوطني.

لقد رأينا تلك الخطوات تقوض المكاسب الاجتماعية - الاقتصادية الإيجابية التي حققتها كوبا خلال العقود القليلة الماضية، مما أسفر عن حرمان شعب بأكمله من حقوق الإنسان وكرامته. من المفروض أن يكسب العالم من تحقيق حل سلمي للخلافات بين الولايات المتحدة وكوبا، ونناشد الولايات المتحدة أن تسوي خلافاتها مع كوبا من خلال مفاوضات على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

ويشغل بالنا كذلك تأثير فرض مجلس الأمن عقوبات على الجماهيرية العربية الليبية. بيد أننا اغتبطنا إلى أقصى حد بالتطورات الأخيرة بشأن إمكان محاكمة الشخصين المشتبه فيهما في نسف طائرة شركة بان آم، الرحلة ١٠٣، فوق لوكربي.

ونناشد المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا أن تدخل في مناقشات مع الجماهيرية العربية الليبية، مباشرة أو من خلال الأمين العام للأمم المتحدة، للتوصل إلى ترتيبات للمحاكمة تنطوي على ما يلزم من تدابير الأمان للمشتبه فيهما.

وبشأن الصحراء الغربية نناشد مجلس الأمن والأمم العام أن يواصل جهودهما في سبيل حل سلمي وعادل للخلافات المعلقة التي لا تزال قائمة، وفي سبيل إجراء استفتاء حر وعادل. ولن نقبل بأن يستعمر من جديد بلد أفريقي بلداً أفريقيا مجاوراً آخر.

تشاطر غانا شواغل وإحباطات المجتمع الدولي بشأن مأزق عملية السلام في الشرق الأوسط. ونعتقد أن المبادرات التي اتخذت حتى الآن لمساندة العملية، بما في ذلك اتفاقات مدريد وأوسلو، وكذلك مبدأ مبادلة السلام

كفالة استمرار تحسين المنظمة في القرن الحادي والعشرين في خدمة المجتمع العالمي والأجيال المقبلة من أجل صون وتعزيز أمننا الجماعي وتوطيد التعاون الدولي نهوضا بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع شعوبنا.

لقد كانت هذه رؤية آبائنا المؤسسين للأمم المتحدة. وهذا هو التزامنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية غانا على خطابه.

اصطحب النقيب الطيار (متقاعد) جيرى جون رولنغز، رئيس جمهورية غانا إلى خارج قاعدة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد وولفغانغ شوسيل رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي ووزير الشؤون الخارجية في النمسا.

السيد شوسيل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأود بهذه الصفة أن أقدم بأحر وأصدق التهاني إليكم سيدي بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ويسرنا أن يرأس مناقشاتنا رجل دولة موقر من أمريكا اللاتينية. وأثق بأن خبرتكم ومواهبكم وطاقتكم ستكفل النجاح لنتائج أعمال دورتنا.

وأود أن أعرب عن أسمى تقدير الاتحاد الأوروبي للقيادة المتميزة للأمين العام، كوفي عنان، ولعمله الرائع على رأس الأمم المتحدة. إن "ثورته الهادئة" للإصلاحات المؤسسية تلقى تأييدنا الكامل. ونحن نتطلع إلى العمل معه في الإعداد لجمعية الألفية في عام ٢٠٠٠ بغية مواجهة تحديات التضامن الإنساني.

في نهاية القرن نعيش في فترة زمنية حافلة بالإثارة والتحديات ولكن مع صعوبات وتعقيدات؛ إذ تتميز بانعدام اليقين وانعدام القدرة على التنبؤ. فالحروب المحلية والصراعات العرقية مستمرة واندلعت حروب وصراعات جديدة غيرها. واختلطت إلى حد ما صور نجاح "عمليات السلام" وأظهر بعضها ميلا مؤلما نحو التفكك. فالتهديد من أسلحة الدمار الشامل ينذر بالشر كعهدنا به. ولا تزال أغلبية سكان المعمورة تعيش في فقر. وتضرب الكوارث البيئية الهائلة كوكبنا في

كوكبنا من هذه الأسلحة اللإنسانية التي تظل تقتل وتشوه المدنيين الأبرياء لفترات طويلة بعد انتهاء الصراعات التي تكون الألغام قد زرعت خلالها. ونحن نرى بإخلاص أن يولي المجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام لإزالة الألغام وإعادة التأهيل بسبب الخراب الذي يجلبه وجود الألغام على اقتصادات البلدان المتضررة وكذلك على إسهام الملايين من الفلاحين في إطعام أسرهم.

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، المعقود في روما في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذا العام تطورا يحظى بالترحيب في جهودنا الجماعية الرامية إلى توفير إطار قانوني ومؤسسي لتحميل التبعات على مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. ونأمل بإخلاص أن روح التوافق التي أدت إلى إقرار معاهدة روما بأغلبية ساحقة ستسود أعمال اللجنة التحضيرية أيضا، بما يكفل إنشاء محكمة كاملة الأداء والتأثير في وقت مبكر.

مرة أخرى تشترك غانا مع الآخرين في مهمة أليمة هي الإعراب عن القلق إزاء الحالة المالية المستمرة في المنظمة والتمثلة في النقص الشديد في السيولة النقدية مع ضخامة حجم المتأخرات. ويعرض استمرار الحالة المالية الحرجة هذه المنظمة للخطر في هذا الوقت الذي تجري فيه الإصلاحات. ومن المؤسف أن هناك عددا من الدول لا يسدد الاشتراكات المقررة ولا يدفع كامل المتأخرات بينما يواصل بعضها تضخيم الحالة بفرض شروط غير معقولة وغير مقبولة للوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق. وفي هذا الصدد دعوني أعترف بأنه يوجد بيننا عدد من البلدان الصغيرة جدا ولكنها مفرطة الشراء تستطيع أن تمد يد المساعدة دون أن يחדش ذلك ثرواتها أو مواردها الوطنية.

ولا بد أن يتجلى دعم الأمم المتحدة، لا بالإعلانات الورعة بل باستعداد جميع الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها إزاء المنظمة بموجب الميثاق، ويشمل ذلك سداد الاشتراكات لكفالة قيام المنظمة على أساس مالي سليم لتنفيذ ولاياتها والتزاماتها الضاغطة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب مرة أخرى عن تقدير وفدي للأمين العام وللجمعية للإصلاحات الشاملة التي تجرى لإعادة هيكلة الأمم المتحدة وتنشيطها وإضفاء الطابع الديمقراطي على أعمالها. وأهنئ الأمين العام والجمعية من كل قلبي بما تحقّق من إنجازات حتى الآن. وأؤكد لكم أن وفدي وبلدي سيواصلان العمل معكم في عملية الإصلاح هذه وفي جميع جوانب عمل المنظمة بغية

للإصلاحات الهيكلية الموجهة نحو السوق، المطلوبة لحماية القدرة التنافسية لأوروبا. كما أن استحداث اليورو ينطوي على إمكانية تحقيق الاستقرار في البيئة الاقتصادية الدولية وتعزيز التجارة الدولية. وسيكون ذلك، من منظور الاقتصاد العالمي، أهم أثر للعملة الموحدة. وهناك أسواق عجلت فعلا بإدخال اليورو، وهو ما يشهد عليه الاستقرار النقدي للعملات المشاركة فيه، في وقت لا تزال فيه بلدان ومناطق أخرى تعاني من أزمات مالية حادة. وهكذا نجد أن اليورو يعمل على إنشاء منطقة استقرار وازدهار، ستعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بأسره.

المشروع الألفي الثاني الذي ستترتب عليه نتائج بعيدة الأثر، هو تنسيق الاتحاد الأوروبي. فنحن على اقتناع بأن إدماج جيراننا هو أفضل سبيل لحماية الاستقرار السياسي الدائم والتقدم الاقتصادي في أوروبا. ذلك أن التوسيع الناجح سيعطي زخما جديدا للاتحاد، ويعزز دوره لصالح جميع مواطني أوروبا والعالم. ولكن عملية توسيع الاتحاد لا تعني أن الاتحاد سيصبح أكثر توجها نحو الداخل أو أكثر تركيزا على أوروبا. وعلى النقيض من ذلك، نحن مقتنعون بضرورة أن يظل الاتحاد منفتحاً على الخارج ومتطلعا نحو المستقبل. وسيكون توسيع الاتحاد الأوروبي متواكبا مع تطوير علاقاتنا التقليدية مع البلدان الأخرى، وتصدير الاستقرار إلى كل مكان في العالم.

وبوصفي رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، أود أنؤكد لأعضاء الأمم المتحدة أن الاتحاد الموسع الذي يتمتع بعملة مشتركة قوية، سيكون شريكا قويا وموثوقا به للأمم المتحدة والعالم.

وأود أن أشدد على الاهتمام البالغ الذي يوليه الاتحاد الأوروبي لاستقرار روسيا السياسي والاقتصادي. ونأمل في أن تكون الحكومة الجديدة في روسيا قادرة على إعادة إرساء الثقة لدى الشعب الروسي والمجتمع المالي الدولي. ونحن على أتم استعداد لمواصلة التعاون مع السلطات الروسية لدعم جهود مستمرة نحو تحقيق الاستقرار والإصلاح.

اسمحوا لي الآن أن أسترعي الانتباه إلى موضوع أوليه أولوية قصوى، هو حماية أكثر المجموعات ضعفا في مجتمعاتنا، أي الأطفال. وإنني لعل على اقتناع راسخ بأن السياسات المتبصرة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، هي التي تستهدف رفاه الأجيال المقبلة. ونحن ساسة ١٨٥ دولة وبلوما سييها وصناع القرار فيها، المجتمعين هنا في هذه الجمعية، نتحمل مسؤولية جسيمة عن صوغ سياسات موجهة نحو المستقبل لخدمة المواطنين الصغار

معظم الأوقات، وأصبحت الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب طاعون زماننا. ولا تفلت أي منطقة من الأزمات المالية والاقتصادية ذات الأبعاد غير المسبوقة - وأقرب مثل على ذلك آسيا وروسيا.

ويشعر كل مواطن في هذا العالم بآثار هذه الظاهرة بصورة مباشرة وفورية. إذ أصبحت الاقتصادات أكثر تشابكا من ذي قبل، وتنتقل الأخبار حول العالم في ثوان. ولا مهرب لأحد من قوى العولمة، ولكننا نستطيع جميعا أن نتكاتف لا لمواجهة التهديدات عبر الوطنية فحسب بل ولجني ثمار العولمة. وللأمم المتحدة دور رئيسي في هذه الجهود الجماعية، ومن غير منظمنا العالمية لديه النطاق والشرعية لوضع المبادئ والأعراف والقواعد اللازمة لاستغلال إمكانات العولمة مع احتواء آثارها السلبية؟

إن الاضطرابات التي تشهدها الأسواق المالية اليوم لا يمكن التصدي لها إلا على المستوى العالمي، وبمعالجة أسبابها السياسية وكذلك جوانبها الاقتصادية والمالية. ومن الحتمي أن تتوصل البلدان الصناعية والبلدان النامية إلى استراتيجية مشتركة في إطار تعاون مالي دولي يتضمن مجموعة الـ ٢٢، وأن تصوغ معايير وقواعد للمعاملات المالية. وما نحتاج إليه الآن هو القيادة. إن العلاجات قصيرة الأجل لا تكفي؛ والمطلوب سياسات تطلعية طويلة الأجل. وعلينا أن نستثمر في النمو المستدام والتضامن. وبغض النظر عن مدى خطورة الأزمة، لا يوجد سبب يدعونا إلى الشعور بالهلع. فالاقتصاد العالمي، أساسا، اقتصاد سليم، والدليل على ذلك أن ثلثي سكان العالم - أي ٧٠ في المائة منهم - يعيشون في مناطق نمو. ولكننا أحيانا ما ننسى ذلك.

لقد كان النموذج الأوروبي للاقتصاد السوقي الاجتماعي مفيدا للغاية في تسخير قوى العولمة. واحترام مصالح ورغبات الناس؛ وإبداء التضامن مع الفقراء والمحرومين؛ وتعزيز الشراكة الاجتماعية بين الموظفين وأصحاب الأعمال؛ ومكافحة البطالة بخلق فرص عمل وما إلى ذلك، كلها عناصر جوهرية للاقتصاد السوقي الاجتماعي. ونعتقد أن هذا النموذج الأوروبي للاقتصاد السوقي الاجتماعي يستحق إيلاءه نظرا جادا في عصرنا المضطرب والمعقد. وللأمانة أقول إن هذا النموذج هو، بشكل أو بآخر، الطريق الثالث الذي يبحث عنه البعض.

أما رد أوروبا على تحديات العولمة فهو مشروعان للألفية الثالثة سيغيران وجه قارتنا: إدخال عملة اليورو وتوسيع الاتحاد.

إن إدخال العملة الموحدة سيحسن أداء السوق الداخلية، ويساعد في تأمين الوظائف، ويوفر حوافز

لقد انتقلت حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي السليم وسيادة القانون إلى الساحة المركزية في تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة. وأصبح احترام وتعزيز حقوق الإنسان عنصرا حيويا في سياسات الاتحاد. فهما يلعبان دورا هاما في العلاقات التعاقدية مع البلدان الثالثة، وفي التعاون الإنمائي، وفي السياسات الخارجية والأمنية العامة.

وينبغي أن توفر الذكرى الخمسون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واستعراض السنوات الخمس لتنفيذ إعلان فيينا فرصة لإجراء تقييم انتقادي للتقدم الذي أحرزته كل الدول. ومجلس الاتحاد الأوروبي، لدى الاحتفال بهذه الذكرى في ١٠ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام في فيينا، سيعتبر بإشارة قوية من أجل زيادة تعزيز برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبالذات مفوضية حقوق الإنسان.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل في سبيل الإدماج التام لحقوق الإنسان ولمنظور للمساواة بين الجنسين، في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يكون اعتماد إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان بمثابة رسالة دعم قوية لأنشطة حقوق الإنسان على النطاق العالمي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز بشأن وضع مشروع بروتوكول لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومشروع بروتوكول لاتفاقية مناهضة التعذيب. ونأمل في أن تتمكن الأفرقة العاملة المعنية من استكمال عملها في العام المقبل.

وأود أن أؤكد على اهتمامنا الشديد بالتعاون مع الحكومات الأخرى والمجتمع المدني على تحسين حالة حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. ولبوغ هذه الغاية، يدعم الاتحاد طائفة عريضة من المشاريع والبرامج في ميدان حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساعدة الانتخابية. وسنعمل أيضا من أجل الإلغاء التام لعقوبة الإعدام. وريثما يتم ذلك، سنطالب بإعلان وقف اختياري لجميع عمليات الإعدام على مستوى العالم.

يواجه المجتمع الدولي عددا متزايدا من أشكال جديدة أكثر تنوعا من الصراعات التي كثيرا ما تتخذ طابع العنف. وبغض النظر عن اتخاذ تدابير وقائية عملية - تدابير تعالج نتائج الصراعات وتتراوح بين الدبلوماسية الوقائية، وجميع أشكال التسوية السلمية للمنازعات والانتشار الوقائي للقوات، علينا أن نركز على أسباب الصراع الجذرية، مثل احتقار الأقليات. وبالتالي فإننا بحاجة إلى سياسة منشطة تركز على منع اندلاع العنف في مرحلة مبكرة.

على كوكبنا. وهذه السياسات تتضمن مبدأ أساسيا. إن أطفالنا يجب أن يعيشوا طفولتهم في كنف السلام والحرية والرخاء والأمن، بمنأى عن سوء المعاملة والعنف والاستغلال.

إن الملايين من الأطفال والأحداث يتعرضون للاستغلال على نطاق عالمي، ويحرمون من حقوقهم الإنسانية الأساسية بشتى الطرق. ولا بد من تشكيل ائتلاف عالمي لمكافحة سوء معاملة الأطفال، وخصوصا استغلالهم جنسيا، وكذلك الظاهرة الخسيسة، ظاهرة تجنيد الأطفال وتشغيل الأطفال.

والاتحاد الأوروبي يؤيد مشروع اتفاقية منظمة العمل الدولية، المتعلقة باستغلال عمل الأطفال. إن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة والنتائج المدمرة المترتبة عليه، تتطلب اهتماما وعملا خاصا من جانب المجتمع الدولي. وأناشد جميع الدول وأطراف الصراعات أن تحترم المعايير الدولية القائمة، وأن تتوقف عن استخدام الأطفال كمحاربين، وأن تدعم تماما العمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، المعني بحالة الأطفال في الصراع المسلح، السيد أولارا أوتونا.

أما استغلال الأطفال جنسيا فهو واحدة من أبشع ظواهر عصرنا. والاتحاد الأوروبي يركز تركيزا خاصا على مكافحة بغاء الأطفال، واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وهذا يتضمن مكافحة انتشار هذه المواد على الإنترنت. إن تكنولوجيات الإعلام الجديدة تخلق تحديات جديدة. وهذا يحتم علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نحظر إنتاج ونشر وحيازة المواد الإباحية التي تستخدم الأطفال بجميع أشكالها - المطبوعة والسمعية والوسائل الالكترونية والفيديو. وهناك بلدان كثيرة سنت بالفعل مثل هذه التشريعات على المستوى الوطني. ولكن الحظر العالمي للمواد الإباحية التي تستخدم الأطفال هو وحده الذي سيكون فعالا. وفي هذا السياق، نأمل أن يتسنى في المستقبل القريب وضع اللمسات الأخيرة على البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية.

ولا بد من استكمال الإجراءات التشريعية بتحسين التعاون بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية على الصعيدين الوطني والدولي. وأناشد الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأصحاب الأعمال الخاصة - بما في ذلك مقدمو خدمات الاتصال الالكتروني المباشر وخدمات الإنترنت - أن يوحّدوا جهودهم في حملة جهادية ضد إساءة استغلال الأطفال. ففي كل يوم نتفاحس فيه عن التصرف في هذا الاتجاه يدفع أطفال عالمنا الأبرياء ثمنا رهيبا.

يتحلون بالشجاعة والإقدام والروح المثالية. وأود بالمثل أن أعرب عن عميق تعاطفي مع أسر موظفي الأمم المتحدة الذين ضحوا بحياتهم في خدمة السلام.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة على التقدم في مجالات نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، بوصفه عنصرا أساسيا في صون السلم وتدعيم الأمن. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد قلقه العميق إزاء التهديد البالغ للسلم والأمن الدوليين الناجم عن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان في أيار/مايو من هذا العام. وقد دعا الاتحاد البلدين إلى الامتنثال للأنظمة الدولية لعدم الانتشار، وبخاصة بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأحكامها الحالية. والاتحاد يحث الهند وباكستان على الامتناع عن إجراء التجارب وعن تطوير أو زرع الأسلحة النووية والقذائف ذات الإمكانات النووية. وبالمثل، ندعو البلدين إلى البدء في حوار مضموني وإلى الاتفاق على تدابير لبناء الثقة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار والأساس الجوهري للسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي. ونلتزم بأن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بسرعة ونرحب بالتصديق المبكر عليها من جانب العديد من البلدان. وندعو كل الدول التي لم تنضم إليها بعد أن تفعل ذلك دون أي تغيير. وإبرام معاهدة تمنع إنتاج المواد الانشطارية سيشكل إسهاما كبيرا في عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ونرحب بحرارة بأنه قد تم أخيرا التغلب على كل العراقيل التي واجهت البدء في هذه المفاوضات، ونتطلع إلى الإسهام في المفاوضات المضمونية. ولا نزال نؤمن بأن الجهود المنهجية والتدريجية التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتخفيض تلك الأسلحة لا بد أن تكشف وتتابع بحزم.

وتشكل الأسلحة البيولوجية خطارا كبيرا. ومن المذهل أن أطرافا من غير الدول يمكن أن تنتجها أيضا. ولهذا يعطي الاتحاد الأوروبي الأولوية لتدعيم اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونسعى للانتهاء بنجاح من المفاوضات حول بروتوكول ملزم قانونيا ينشئ نظاما للتحقق والامتنثال عام ١٩٩٩. وأود أيضا أنؤكد التزامنا بالصيغة العالمية وبالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وهي معلم في عملية نزع السلاح.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بهدف القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد في مختلف أنحاء العالم، ويرحب بفتح باب التوقيع على اتفاقية

والإنذار المبكر عنصر رئيسي في الاستراتيجية الشاملة لمنع الصراعات ومطلب أساسي لأي عمل جديد. وأخيرا يجب أن تكون إعادة التأهيل بعد الصراع أكثر شمولاً وتنسيقاً من أجل التصدي للمسائل الأوسع نطاقاً وهي المساعدة الإنسانية وإعادة التعمير واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. والاتحاد الأوروبي يدعم بقوة جهود الأمم المتحدة في تدعيم قدراتها في مجالي منع الصراع وإدارة الأزمات.

نحن ملتزمون التزاماً ثابتاً بالدور الأساسي للأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين وبالمهام الجوهرية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ويتضح هذا الدعم القوي في خدمة ٥٠٠ جندي وشرطي من بلدان الاتحاد الأوروبي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أي ثلث أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ فضلا عن آلاف الرجال والنساء من الاتحاد الأوروبي ممن شاركوا ويشاركون في العمليات التي توكل للأمم المتحدة مثل قوة تثبيت الاستقرار في البوسنة؛ ويبلغ إسهامنا المالي ما يقرب من ٤٠ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونرحب بالطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام الذي يفرض تحديات جديدة للقائمين بالاعتقاد على حفظ السلام في الميدان. وحفظ السلام اليوم لا يحتوي على المهام العسكرية فحسب بل يضم مهام أخرى متنوعة، مثل أنشطة الشرطة المدنية، والمساعدة الإنسانية، وإزالة الألغام، وتدابير نزع السلاح، والتسريح، وإعادة إدماج الجنود السابقين، وتعزيز ورصد احترام حقوق الإنسان، وأخيرا وليس آخرا الإعلام العام. وهذا يتطلب أن توجد في مقر الأمم المتحدة إدارة قوية لعمليات حفظ السلام يمكنها أن تفي بمهامها بفعالية. وفي أعقاب قرار الجمعية العامة بالتخفيض المطرد لعدد الوظائف التي يشغلها الموظفون المنتدبون، نؤكد بشدة على ضرورة الاحتفاظ بما جنته الإدارة من مكاسب وكفاءات في الأعوام القليلة الماضية.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق شديد من جراء ازدياد تهديد أمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان، لا سيما أمن المراقبين العسكريين غير المسلحين والموظفين المدنيين. وإذ ندرك مسؤولية الأمم المتحدة والدول الأعضاء إزاء المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نود أن نذكر بالتزام البلدان المستضيفة وأطراف الصراعات بأن تكفل أمان هذه العمليات.

وأود أن أعرب عن إعجابنا بالرجال والنساء الذين يخدمون تحت راية الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم وعن امتناننا لهم جميعا. فهم

واتفاقية لومي الحالية، التي ستنتهي في شباط/فبراير ٢٠٠٠، لا تزال إطاراً أساسياً من الأطر المختلفة في هذا المجال. وفي المفاوضات القادمة حول اتفاقية تخلفها، سيهدف الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز شراكته مع بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وانطلاقاً من الخبرة المكتسبة حتى الآن، يبقى الهدف وضع إطار حديث وكفاء للتعاون بغية المحافظة على العلاقة قوية وبارزة في القرن الحادي والعشرين بين الاتحاد وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وإني مقتنع بأن التعاون في إطار اتفاقية لومي يسهم إسهاماً فعالاً في استئصال شأفة الفقر وفي اندماج دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بنظامنا الاقتصادي العالمي.

إننا ملتزمون بالتنمية المستدامة بوصفها المبدأ الأسمى للسياسة الوطنية والتعاون الدولي في سياساتنا. واعترافاً من الاتحاد الأوروبي بما للبيئة السليمة من دور مركزي في جودة الحياة، فإنه يولي أهمية كبرى لإصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وسوف نرحب بزيادة التنسيق والتركيز والكفاءة في هذه المجالات. ويشكل بروتوكول كيوتو الذي التزمت فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتخفيض غازات الدفيئة بنسبة ٨ في المائة، خطوة هامة نحو التنمية المستدامة. ونحن مستعدون، بوصفنا بلداناً متقدمة النمو، للقيام بدور قيادي في مكافحة التغير المناخي. وقد عقدت الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها العزم على ترجمة الالتزامات المقصودة في كيوتو إلى إجراءات محددة وإنجازات.

وفي سياق التنمية المستدامة، تتسم القضايا السكانية بأهمية خاصة. فهي تتصل مباشرة بصحة البشر ونوعية الحياة. وعلى مدى العقود المقبلة سيكون الحجم السكاني والهيكل العمري عاملين مهمين يتفاعلان مع التنمية الاقتصادية والبيئة في أرجاء العالم كافة. لذلك آن الأوان فعلاً لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في السنة المقبلة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤.

وتمثل مكافحة المخدرات أولوية كبرى في سياسة الاتحاد الأوروبي. وقد كانت الدورة الاستثنائية المعنية بمشكلة المخدرات العالمية، التي عقدتها الجمعية العامة مؤخراً، خطوة هامة في الجهد الدولي المبذول لمكافحة الكارثة العالمية المتمثلة في إساءة استعمال المخدرات. وإني أود الإشادة بالسيد بينو آرلاتشي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وسائر المشاركين في التحضير لتلك الدورة، تقديراً منا للتحضير الممتاز للدورة. وقد أقر قادة العالم بالإجماع مجموعة

أوتوا. ويسرنا الازدياد المطرد لعدد الموقعين والتصديقات وحقيقة أن الاتفاقية ستدخل حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. والوصول إلى عدد التصديقات المطلوب وهو ٤٠ بهذه السرعة يؤكد الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على هذا المسعى. ولما كان الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي لأنشطة مكافحة الألغام، فإنه يساهم مساهمة كبيرة في حل المشاكل التي تسببها هذه الأسلحة.

تشكل الصراعات الداخلية المقرونة بانتشار الأسلحة الصغيرة تحدياً خطيراً للمجتمع الدولي. وتتطلب هذه المسألة استجابة متعددة الجوانب. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي من جانبه مدونة للسلوك بشأن تصدير الأسلحة فأرسي معايير عامة عالمية. وفضلاً عن ذلك، نطبق في الوقت الراهن برنامج الاتحاد الأوروبي لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. وفي إطار هذا البرنامج نقدم المساعدة للبلدان الثالثة من أجل منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وسنقدم المساعدة للبلدان المتضررة أيضاً.

وعلى عتبة الألفية الجديدة لا يزال ربع سكان العالم تقريباً - ومعظمهم من النساء والأطفال - يعيشون في فقر مدقع، بالإضافة إلى ما يقرب من ثلث آخر يعيش في فقر شديد. وبينما يستمر وباء الفقر في تحدي المجتمع الدولي بهذا الشكل، فقد تبين في العقود القليلة الماضية أنه يمكن إحراز تقدم في مجال تخفيض الفقر. وهدف استئصال شأفة الفقر، من خلال النمو المستدام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا بد أن يوضع في صلب التعاون الإنمائي الدولي.

وللفقر أبعاد كثيرة، كما يجب معالجته بنهج شامل يحرص على المساواة بين الجنسين في إطار التنمية المستدامة، على أساس التكافل وتعزيز المتبادل للتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ولهذا يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية عظمى على متابعة المؤتمرات العالمية متابعة متكاملة ومنسقة. وبينما المسؤولية الأولى تقع على عاتق الحكومات، فإن منظومة الأمم المتحدة، بوصفها الإطار العالمي للتعاون الدولي تضطلع بدور جوهري في دعم الجهود الوطنية وتنسيقها.

ويجب تحقيق الشراكة العالمية الجديدة بين البلدان النامية، والبلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات متعددة الأطراف، والمجتمع المدني، مع التأكيد على الملكية المحلية وتكامل الجهود، لكي يتسنى التوصل إلى التنمية المستدامة التي تهتم بالناس. وينبغي الالتزام القوي للاتحاد بهذه الشراكة العالمية على موقفه الفريد بوصفه أكبر مقدم في العالم للمساعدات الإنمائية.

ويمثل النجاح في استكمال أعمال المؤتمر المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية إنجازاً ذا أبعاد تاريخية. ويقر الاتحاد الأوروبي تماماً نتيجة مؤتمر روما ونظام المحكمة الأساسي، الذي اعتمدته الدول المشتركة بأغلبية ساحقة. وهذا النظام الأساسي يرسى الأسس لمحكمة فعالة موثوق بها كمؤسسة تكافح الإفلات من العقاب بعد ارتكاب أبشع الجرائم وتروع، مرة وإلى الأبد، كل من يفكر في ارتكابها فتسهم بذلك في النهوض على الصعيد العالمي بقضيتي السلام والديمقراطية. ولا بد لدورة الجمعية العامة هذه أن تتخذ قرارات مناسبة تحول المحكمة إلى حقيقة واقعة. والاتحاد الأوروبي مستعد لبذل أقصى جهده من أجل الإسهام في إنجاز هذه المهام.

وجريا على ممارسة الاتحاد الأوروبي في الماضي يبين الاتحاد علاقاته بالبلدان الثالثة وموقفه من مناطق الصراع في شتى أنحاء العالم في مذكرة تعمّم بوصفها جزءاً أساسياً من هذا البيان. وهذه المذكرة تمثل خلاصة مفيدة للسياسة المشتركة الخارجية والأمنية، التي ينتهجها الاتحاد، وللسياسات ذات الصلة التي تتبعها الجماعة الأوروبية. وسألقي الضوء على بضع مواقف فحسب.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء التصاعد المثير للتوتر في كوسوفو. فقد قتل المئات من الناس، وأرغم أكثر ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ على مغادرة ديارهم نتيجة للمصادمات المسلحة، وأصبح خطر حدوث كارثة إنسانية وشيكا أكثر من أي وقت مضى. وتقع المسؤولية الرئيسية عن هذه الحالة المدمرة على عاتق السلطات الصربية واليوغوسلافية، نظراً لأن عمليات شرطتهم وجيشهم هي التي أدت إلى نتائج تمس السكان المدنيين ولا يمكن تبريرها بأي حال. ولذلك، تقع على عاتق الرئيس سلوبودان ملوسوفتش مسؤولية إصدار الأوامر بوقف جميع الإجراءات القمعية ضد السكان المدنيين في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، يتوقع الاتحاد من جميع الأطراف المعنية أن ترفض العنف بجميع أشكاله.

لقد بدأ الاتحاد، بالتعاون مع المنظمات الإنسانية، سلسلة مشاريع لتهيئة الظروف المواتية لعملية عودة اللاجئين قبل حلول الشتاء. ويلزم الآن وقف تام للأنشطة المسلحة وانسحاب تدريجي للقوات الصربية، لكي تتوافر للناس ثقة كافية للعودة إلى ديارهم. ويحث الاتحاد الأوروبي سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على السماح للمنظمات الإنسانية والمراقبين وخبراء الطب الشرعي الدوليين بالوصول، دون إعاقة، إلى جميع الجهات في كوسوفو.

وثائق هامة، من بينها إعلان سياسي وعدة خطط عمل وأطر زمنية وعدد من التدابير المحددة.

وإننا نرحب باستراتيجية مكافحة المخدرات التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية واتسمت بتوازنها وبتكاملها وحساسيتها إزاء الجنسين. وتشمل التزاماتنا الجديدة الجهود المبذولة على صعيدي العرض والطلب، بصفتها بارامترين متكافئين في معادلة مكافحة المخدرات. وعلى وجه التحديد نتطلع إلى وضع برنامج عمل تنفيذي بشأن تقليل الطلب. ونحن، في الاتحاد الأوروبي، نؤيد كل التأييد إجراء متابعة فعالة سريعة ووضع برنامج لتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية.

وعلى ضوء الولايات الجديدة الشاملة الهامة في ميدان مكافحة الدولية للمخدرات، لا بد من توسيع قاعدة المانحين لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في دعم العمل القيم الذي يحققه ذلك البرنامج الذي يمثل الوكالة الرائدة الدولية في مجال متابعة نتائج الدورة الاستثنائية.

وتتسم مكافحة الجريمة المنظمة - وأعمال مركز الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الدولية - بأهمية بالغة. وفي هذا السياق نرحب بالتعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومركز منع الجريمة، لتعزيز تضافر هذين البرنامجين. ولا بد من استخدام تدابير دولية فعالة لمواجهة الخطر الذي تمثله الجريمة المنظمة الدولية بالنسبة للمجتمع الدولي من خلال زحفها الحثيث للتسلل إلى جوانب عدة في مجتمعاتنا. ولذلك، نؤيد وضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة الدولية، وقد سعدنا بالروح الإيجابية البناءة التي اتسم بها الاجتماع التحضيري في بوينس آيريس.

إن الهجمات المروعة التي استخدمت فيها القنابل في أفريقيا وأيرلندا الشمالية أعادت الإرهاب مرة أخرى إلى مقدمة الشواغل الدولية. وقد اتخذت الجمعية العامة، التي تحدد القواعد والمعايير لمكافحة الإرهاب، عدداً من القرارات واعتمدت ما لا يقل عن ١١ اتفاقية لمكافحة الإرهاب. وفي الوقت الحالي تتفاوض اللجنة السادسة بشأن اتفاقية لمنع أعمال الإرهاب النووي. وسيكون الانتهاء مبكراً من هذه الاتفاقية إشارة دالة على تصميم المجتمع الدولي على تعقب الإرهابيين دون كلل. والعمل المنسق وحده هو الطريق إلى كسب المعركة ضد الإرهابيين. وكلما ازداد عدد البلدان المشاركة في هذا الجهد، قل عدد الملاذات الآمنة التي يمكن أن يلجأ إليها الإرهابيون أو يختفوا فيها.

مجلس الأمن ذات الصلة، بهدف قيام اتحاد فيدرالي من منطقتين ومن طائفتين في قبرص.

وقد بدأ الاتحاد الأوروبي مفاوضات انضمام مع جمهورية قبرص في ٣١ آذار/مارس من هذا العام. وينبغي لعملية الانضمام والتقدم صوب الحل السياسي أن يعزز كل منهما الآخر. ومن شأن الانضمام إلى الاتحاد أن يفيد جميع الطوائف وأن يساعد في تحقيق السلام والمصالحة في الجزيرة.

وفي هذا السياق نرحب بتعيين نائبة الممثل الخاص الجديدة للأمم المتحدة، السيدة آن هركوس.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الركود في عملية السلام في الشرق الأوسط، وهو ما يشكل تهديدا للاستقرار في المنطقة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي عملية السلام في الشرق الأوسط الطريق الوحيد لتحقيق السلام والأمن لإسرائيل والفلسطينيين والدول المجاورة. وللاتحاد الأوروبي مصلحة أساسية في التوصل إلى حل عادل ودائم.

لقد أعدنا التأكيد على نهجنا في اجتماع المجلس الأوروبي الذي عقد في كاردف في حزيران/يونيه ١٩٩٨. ونحن نسهم بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز عملية السلام، حيث أننا لا نقدم فقط دعما اقتصاديا كبيرا وإنما نضيف أيضا وزننا السياسي إلى السعي من أجل التوصل إلى حل. ومن المهم للغاية استعادة الثقة بين الأطراف. وأساس الحل لا يزال المبادئ التي اتفق عليها في مدريد وأوسلو، خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام والتنفيذ الكامل للالتزامات القائمة بموجب الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونناشد إسرائيل أن تفر بحق الفلسطينيين في تقرير المصير بدون استبعاد خيار إنشاء دولة خاصة بهم. ومن ناحية أخرى، ندعو الفلسطينيين إلى تجديد التزامهم بحق إسرائيل في أن تعيش داخل حدود معترف بها وآمنة. ونكرر أيضا إعراب عن معارضتنا للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وللإجراءات الأخرى التي تتخذ من طرف واحد مثل تغيير وضع القدس. فتللك الإجراءات، فضلا عن التوسع المستمر للمستوطنات، تؤدي، أكثر من أية مسائل أخرى، إلى تقويض ثقة الفلسطينيين في عملية السلام.

والاتحاد الأوروبي سيواصل تقديم العون للشعب الفلسطيني. فالنمو الإيجابي للاقتصاد الفلسطيني شرط لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار السياسي.

وينبغي أن تجري في أقرب وقت ممكن مفاوضات بين الجانبين باشتراك دولي، لأجل الاتفاق على تدابير لبناء الثقة وتحديد مركز جديد لكوسوفو. ولكن بدون وقف للهجوم الصربي الجاري لا يمكن وضع حد لإراقة المزيد من الدماء وإحداث تحسين ملموس في الحالة الإنسانية التي اكتست أبعاد الكارثة ولا يمكن البدء بحوار ذي مغزى. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتسنى إحراز تقدم صوب الديمقراطية، التي تمثل شرطا مسبقا لفض الصراع في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. والهدف النهائي لعملية الإصلاح ينبغي أن يتمثل في اندماج جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اندماجا تاما في المجتمع الدولي.

لا يزال الاتحاد ملتزما كل الالتزام بتنفيذ اتفاقات دايتون، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وعودة اللاجئين، وتعزيز المجتمع المدني في البوسنة والهرسك. ولقد شهدت السنة الماضية قدرا كبيرا من التقدم بفضل الضغط الشديد الذي بذله المجتمع الدولي. ونأمل أن تسهم الانتخابات التي جرت في البوسنة والهرسك في المصالحة بين الطوائف وفي إقامة مجتمع مدني جديد.

وفيما يختص بألبانيا، يساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ إزاء اندلاع العنف مؤخرا عقب اغتيال سياسي بارز من حزب معارض. ويدعو الاتحاد الأوروبي الأحزاب السياسية الألبانية كافة إلى اتخاذ موقف بناء لحل الأزمة بالوسائل السلمية، عن طريق المشاورات السياسية. ويحث الأطراف على نبذ أي استراتيجية للمواجهة وعلى تفادي القتال والمظاهرات العنيفة. وأي مزيد من العنف من شأنه أن يجعل المصالحة الوطنية أصعب مما هي عليه فعلا.

ويجدونا أمل صادق في أن يتسنى التغلب على عدم الاستقرار الذي لا يزال يعم ألبانيا، لا سيما بالتغلب على المشاكل السياسية الراهنة الناجمة عن الكراهية والريبة المتبادلة ومختلف الأعمال التي يقوم بها كل من الحكومة والحزب المعارض الرئيسي. ويذكر الاتحاد جميع الفصائل السياسية بواجبها بعدم تعميق الانقسام السياسي، وبأن تقوم، عوضا عن ذلك، بتنمية روح للتعاون.

وسيواصل الاتحاد مساعدته وفقا لما يحرز من تقدم في الحوار السياسي وفي عملية استقرار المؤسسات، خاصة في ميدان أعمال الشرطة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى أن الحالة الراهنة في قبرص غير مقبولة. ويؤكد مجددا دعمه القوي لجهود الأمين العام وممثلته الخاص التي ترمي إلى التوصل إلى حل تفاوضي ودائم لمسألة قبرص يحترم سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدة ووفقا لقرارات

ونحث جميع الأطراف المشاركة في النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية على احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني والامتناع عن ارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين. ونرحب بالمبادرات الأفريقية للتوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع الذي لا يمكن حله إلا عن طريق تسوية تفاوضية يقبلها جميع أبناء الكونغو. وسوف يمكن ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول المنطقة الأخرى من أن تجد السلام والاستقرار اللذين يمثلان شرطين لا غنى عنهما لتنميتها. ويظل الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة في هذا الحوار السياسي ولدعم أية خطوة للتفاوض تحصل على موافقة جميع الأطراف المعنية، عن طريق جملة تدابير تشمل المساعدة التي يقدمها مبعوثنا الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. وقد يكون عقد مؤتمر إقليمي مفيداً في مرحلة لاحقة للنظر في الجوانب ذات الصلة وتعزيز التعاون الإقليمي.

ونحن مصممون على الاضطلاع بدور فعال في الجهود الرامية إلى وقف القتال واستعادة السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في أفغانستان. ونحن ملتزمون بتحقيق سلام مستديم في أفغانستان ووضع حد للتدخل الأجنبي وتشجيع الحوار فيما بين الأفغانين، خاصة عن طريق دعم الدور المركزي للأمم المتحدة. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لمكافحة المخدرات والإرهاب في أفغانستان.

ولا نزال نشعر بقلق شديد إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني في أفغانستان. ونشجب استمرار التمييز ضد الفتيات والنساء في ذلك البلد. ونحث بشدة جميع الفصائل، وبصفة خاصة الطالبان، على الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. كما نحثهم بشدة على وضع حد للسياسات التمييزية وعلى الإقرار بتساوي الرجال والنساء في الحقوق والكرامة وعلى حماية ذلك المبدأ واحترامه وتعزيزه.

ولن يتسنى للمنظمات غير الحكومية أن تعود إلى كابول ما لم تف السلطات في أفغانستان بالشروط اللازمة.

ونكرر قلقنا العميق إزاء أمن أفراد الأمم المتحدة والأفراد الآخرين العاملين معهم وأفراد المنظمات غير الحكومية في أفغانستان، ونذكر بمسؤولية جميع الفصائل عن ضمان السلامة والأمن وحرية الحركة لهؤلاء الأفراد. كما ندين الهجوميين الآخرين على اثنين من موظفي بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان وقتل الدبلوماسيين الإيرانيين في شمال أفغانستان، ونطالب بإجراء تحقيق عاجل في هذه الأعمال الفظيعة. وندعو الطالبان إلى أن

ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء عدم إحراز تقدم على المسارين السوري واللبناني، ونؤكد الحاجة إلى بذل جهود مستمرة بغية التوصل إلى حل.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي جهود الولايات المتحدة لاستئناف المفاوضات. ونرى ضرورة استكشاف جميع السبل بغية استعادة روح الثقة المتبادلة والمفاوضات البناءة. وفي هذا الصدد، نرى أن الاقتراحات الأخيرة التي قدمتها فرنسا ومصر، فضلاً عن المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي، جديرة بأن تدرس على نحو إيجابي.

إن أفريقيا، لا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقف مرة أخرى على مفترق الطرق. وقد قدم لنا الأمين العام كوفي عنان، في تقريره الهام (A/52/871) المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها"، تحليلاً واضحاً وإطاراً لسياسة شاملة. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء ما سببته النزاعات الأخيرة والراهنة من خسائر رهبة في الأرواح، لا سيما بين المدنيين الأبرياء. ورغم بذل جهود إقليمية ودون إقليمية هامة، يبدو أن عدم الاستقرار لا يزال ينتشر، مما يوجد دوامة من التدهور لا بد من وقفها. ومن ثم أحث المجتمع الدولي على أن يواصل تكملة الجهود الأفريقية لحل مشاكل أفريقيا، كما حدث عند إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون. ويرحب الاتحاد الأوروبي بزيادة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والتكامل بين البلدان الأفريقية. ونأمل أن يقدم مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المقرر عقده في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر، إسهاماً كبيراً.

يركز تقرير الأمين العام على نحو صائب على أهمية إيجاد البيئة التي يمكن أن يدعم فيها السلام الدائم ويعزز النمو الاقتصادي. وإذ نقر بأن السلام والأمن شرطان أوليان لا غنى عنهما، فنحن نؤكد ضرورة سلامة الحكم، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وهذه القيم من الأعمدة الأساسية لسياسة الاتحاد الأوروبي الإنمائية، التي ركزت عبر عدة عقود على تنفيذ مشاركة حقيقية مع أفريقيا.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق على نحو خاص إزاء الأزمة القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإزاء الأخطار الأكبر التي تمثلها بالنسبة للمنطقة بأسرها بسبب تصاعد الصراع. وفي هذا الصدد، نأمل أن يواصل المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيد أدو أيلو، عمله مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة.

أعرب عنه في الانتخابات الديمقراطية التي جرت عام ١٩٩٠. ويسعى الاتحاد إلى أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع بلدان أخرى، ولا سيما بلدان من المنطقة، من أجل تسوية الحالة المعلقة في البلد.

وعلى الرغم من أن تحديات القرن الحادي والعشرين ستكون مختلفة عن التحديات التي اعتدنا أن نتصدى لها في العقود الماضية، فنحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة ستصبح أكثر من أي وقت مضى، محفلاً لا غنى عنه للتعاون العالمي. وما يتعين أن نفعله الآن هو أن نجعل منظمنا العالمية صالحة للقرن المقبل. وبرنامج الأمين العام للإصلاح برنامج ممتاز.

إن إصلاح منظمنا العالمية هو في صالح جميع الدول الأعضاء. والإصلاح طبعاً ليس عملية خفض التكاليف فحسب، بل عملية مستمرة تفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن كبير في الأعمال التي تضطلع بها أسرة الأمم المتحدة. وهذه العملية ستساعد المنظمة في أن تركز تركيزاً أفضل على الوفاء بالولايات المنوطة بها، وعلى تحسين أداء برامجها. وبناءً عليه، سيواصل الاتحاد الأوروبي بنشاط دعم الإصلاح القائم على مقترحات الأمين العام وقرارات الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بتنظيم الهيئات الحكومية الدولية وطرائق عملها، لا سيما الجمعية العامة، نعلق أهمية خاصة على تنفيذ الإصلاحات التي سبق أن تم الاتفاق عليها. ونرحب بإجراء تحسينات أخرى، لا سيما تبسيط جداول الأعمال، وتخفيض ازدواجية العمل بين الهيئات المعنية بمسائل متشابهة والتنسيق بينها على نحو أفضل.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقاداً راسخاً بأن الجمعية العامة ينبغي أن تركز على تنفيذ الاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها في بعض الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة وفي المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة. والحلول التوفيقية التي وضعت بعناية أتاح اعتمادها بتوافق الآراء إنما جاءت نتيجة ما استثمرته فيها جميع الدول الأعضاء من وقت وجهد كبيرين.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً راسخاً بإيجاد حلول للأزمة المالية في الأمم المتحدة. فاستمرار التأخر عن سداد الاشتراكات بمستويات عالية يقوض استقرارها المالي والسيولة النقدية، ويقوض من ثم مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها. وهذا يلقي عبئاً ثقيلاً غير عادل على أكتاف البلدان المساهمة بقوات. فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحترم دوماً التزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة. وتسدد اشتراكاتها بالكامل، وفي الوقت المحدد

يتعاونوا تعاوناً كاملاً في ضمان الإفراج بسلام عن الدبلوماسيين المتبقين وغيرهم من الرعايا الإيرانيين المفقودين في أفغانستان.

لقد شاركنا مشاركة كبيرة في العملية الانتخابية في كمبوديا، خاصة في تسجيل الناخبين ومراقبة الاقتراع، حيث أرسلنا زهاء ٢٠٠ مراقب تعاونوا على نحو جيد للغاية مع الأمم المتحدة وأفرقة المراقبين الأخرى في فريق المراقبين الدوليين المشترك.

ونهيى بجميع القوى السياسية في كمبوديا أن تغتصب هذه الفرصة لتعمل معاً، وبأقصى ما يمكن، على تحقيق المصالحة الوطنية، ونعرب عن الأمل في إرساء الأساس لرفاه وازدهار شعب كمبوديا في المستقبل بإجراء الانتخابات. وإن العودة إلى الحالة السياسية الطبيعية ستشجع الاتحاد على النظر في برامج جديدة لمساعدة كمبوديا في انتعاشها الاقتصادي.

ويلاحظ الاتحاد مع الارتياح النتائج التي أسفر عنها اجتماع نيويورك الذي عقد في آب/أغسطس برعاية السيد كوفي عنان، بين وزيري خارجية إندونيسيا والبرتغال بشأن مسألة تيمور الشرقية. ونشيد بالأمين العام وبممثلته الشخصي على الجهود التي يبذلونها في هذا الصدد.

ونرحب باتفاق الوزيرين على الدخول في مفاوضات متعمقة بشأن مسائل تتعلق بمسألة تيمور الشرقية تم تناولها في البيان النهائي الصادر عن الاجتماع، دون مساس بمواقفهما الأساسية المبدئية. ويحدونا الأمل في أن تفضي هذه المفاوضات في المستقبل القريب إلى إيجاد حل عادل وشامل يكون مقبولاً دولياً، يحترم حقوق الشعب وتطلعاته المشروعة، وفقاً لقرارات الجمعية العامة وللمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ونرحب بتوقع أن ينخرط شعب تيمور الشرقية عن كثب في البحث عن الحل.

وإنني أشعر بقلق عميق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وعدم إحراز تقدم صوب تحقيق الديمقراطية في بورما/ميانمار. ونأسف أسفا شديداً لأعمال القمع التي ترتكبها السلطات البورمية، بما في ذلك اعتقال عدة مئات من أعضاء المعارضة. ونطلب مرة أخرى إلى مجلس الدولة للسلام والتنمية أن يضع حداً لانتهاكات حقوق الإنسان، وأن يدخل في حوار موضوعي مع زعماء المعارضة، بمن في ذلك على وجه الخصوص داو أونغ سان سوكي وممثلون عن الأقليات العرقية، بغية وضع نظام ديمقراطي يتماشى مع إرادة الشعب مثلاً

السيد كينكل (ألمانيا) (تكلم بالألمانية: ووفر الوفد الترجمة الشفوية الإنكليزية): أهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. وأتمنى لكم حظا طيبا، وأتمنى لجميعنا دورة ناجحة.

وأود أيضا أن أشكر السفير أودوفينكو على الطريقة المتفانية التي أدار بها أعمال الدورة الثانية والخمسين. فقد دفع عملية الإصلاح في الأمم المتحدة إلى الأمام وأبقاها مدرجة في جدول الأعمال. ويمكننا، بل يجب علينا أن نتابع هذه الجهود.

تتصف هذه الدورة للجمعية العامة بأهمية خاصة بالنسبة لبليدي. فقبل ٢٥ عاما تقريبا، في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، أصبح وولتر شيل أول وزير خارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية يخاطب الأمم المتحدة. وعندما شرح مفهومنا للأمم المتحدة قال إنها تعني أكثر من مجرد أمن الدول، وأكثر من مجرد تنظيم العلاقات الدبلوماسية فيما بينها. قال إن جل ما تعنيه هو البداية والهدف لأي سياسة منطقية، أي الشعب.

وهذا الوصف لدورنا في الأمم المتحدة يظل سليما. كذلك تشعر ألمانيا الموحدة بأنها ملتزمة بقيام عالم يخلو من الخوف والعوز، ويحميه حكم القانون، وتتاح فيه الفرصة أمام كل فرد لكي يحافظ على سلامة الخليقة للأجيال المقبلة. وهذه هي الرؤيا التي يجسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أثناء الأعوام الـ ٢٥ الماضية أصبحنا أكثر قربا من هذه الرؤيا. ويتطور العالم على نحو متزايد ليصبح "عالم واحد" على أسس من الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكن أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن الجنس البشري لم يكن أبدا متحدا في مصيره المشترك ولا متحدا في مواجهة التحديات المشتركة مثلما هو متحد اليوم.

والأزمات في روسيا وآسيا هزت الاقتصاد العالمي. وفي أرجاء العالم تنتشر الآفات العالمية للمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب. واتسم عام ١٩٩٨ بأنه عام الكوارث المناخية. وأن ثلثي بنغلاديش مغطى بالمياه وأودت فيضانات نهر اليانغتسي في الصين بحياة الآلاف.

وليس بوسع أية دولة، سواء كانت عظمى أو دولة جزرية صغيرة، أن تواجه هذه التحديات العالمية بمفردها. ولا يستطيع أحد أن يهرب منها، ناهيك عن الناس المعذبين: المشردين في بنغلاديش، ومدمني

ومن دون شروط. والأساس المالي السليم يقتضي أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها وفقا للميثاق. والولايات المتحدة لا يمكن إعفاؤها من الوفاء بهذه الالتزامات.

ويقع على عاتق الولايات المتحدة، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، مسؤولية خاصة تجاه الأمم المتحدة. ونعرب عن أملنا الصادق في أن تسدد واشنطن قريبا المبالغ المتأخرة في سدادها، وأن ترقى إلى مستوى التوقعات المشروعة للدول الأعضاء من دور الولايات المتحدة في المنظمة العالمية.

لقد زاد عدد سكان الاتحاد الأوروبي من ١٠٠ مليون نسمة عند تأسيسه إلى ٤٠٠ مليون نسمة اليوم. ومع أن الاتحاد الأوروبي يشكل ٨ في المائة فقط من سكان العالم، فإنه يوفر ٦٠ في المائة من المساعدة الإنمائية و ٥٠ في المائة من المساعدة الإنسانية. ويقدم الاتحاد الأوروبي ٨٠ في المائة من المساعدة الدولية المقدمة إلى روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، و ٥٠ في المائة من المساعدة المقدمة إلى الأراضي الفلسطينية. وتأتي ٤٠ في المائة من المساعدة المقدمة لإعمار البوسنة والهرسك من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ونحن أقوى داعم للأمم المتحدة. فإسهاماتنا تبلغ ٣٦ في المائة من الميزانية العادية، و ٣٩ في المائة من ميزانية حفظ السلام. والاتحاد على استعداد لاستخدام ثقله السياسي من أجل منفعة المجتمع الدولي بأسره، لا سيما البلدان النامية.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالتأكيد مجددا على التزام الاتحاد الأوروبي العميق بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وسنواصل تقديم دعم قومي للأمم المتحدة وللأمين العام في تحقيق الأهداف الرئيسية، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين، وإحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية.

إن رسالة الاتحاد الأوروبي إلى الأمم المتحدة واضحة. فعلى عتبة الألفية الجديدة، نواجه تهديدات وتحديات مشتركة. ويجب أن نجمع قوانا لحصد منافع العولمة وتقليل أخطارها. ويجب أن نشكل تحالفا عالميا من أجل أمن البشر. والتعاون العالمي، مثلما يفهمه الاتحاد الأوروبي، يعني التضامن البشري من أجل كفالة بقاء كوكبنا وضمان مستقبل الأجيال المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب المستشار وزير الشؤون الخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، معالي السيد كلاوس كينكل.

وخاصة الدول الأعضاء الكبرى، أن تقدم المساعدة وفقا لقدراتها وذلك لضمان اضطلاع المنظمة العالمية بإنجاز مهامها. وألمانيا، التي هي ثالث أكبر المساهمين، ستواصل الوفاء بالتزاماتها.

إننا نعرف من التجارب الأخيرة أننا ينبغي ألا نضيف إلى أعباء الأمم المتحدة بل أن نخفف من هذه الأعباء. وهذه مهمة ينبغي أن تضطلع بها المنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الوحدة الأفريقية. فإذا نجحت هذه المنظمات في تسوية الصراعات محليا، فإن مجلس الأمن لن يضطر إلى التصدي لها. وأعتقد أن ذلك سيكون أمرا حسيضا جدا إذ أنه سيطلق طاقات نستفيد منها جميعا.

وبالتالي مطلوب إيجاد قنوات جديدة للعمل المشترك. وسيكون من السخف الادعاء بأن العولمة ليست قائمة. والذين يواجهون التحدي هم وحدهم الذين يستطيعون استغلال الفرص والتقليل من الأخطار.

إن أثر الأزمات في روسيا وآسيا يبين أن الاقتصاد العالمي يحتاج إلى إطار يمكن الاعتماد عليه. وهذا لا يعني أننا بحاجة إلى سلطة مالية عالمية أو أسعار صرف ثابتة، ناهيك عن موجة حمائية جديدة. لكننا نحتاج إلى آليات أفضل للإنذار المبكر، ومزيد من الشفافية ونظم مصرفية أكثر كفاءة، خاصة في الاقتصادات البازغة الجديدة.

وهذه المهمة ليس مهمة الحكومات وحدها. فالمطلوب الآن تحقيق شراكة عالمية عامة - خاصة بين الحكومات، والمنظمات الدولية المالية والمؤسسات. وبالتالي فإننا نؤيد المبادرة الأمريكية بإجراء حوار بين مجموعة الـ ٨ والاقتصادات الجديدة البازغة بشأن هيكل مالي دولي جديد. وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يجب ألا يضطرا دوما إلى ردم الفجوات عندما تكون فرصة الاضطلاع بإصلاحات هيكلية قد فاتت.

إن إدارة العولمة تعني أيضا نسج شبكة من الشراكات بين التجمعات الإقليمية الكبرى والبلدان الكبرى. فالتجمعات الإقليمية عناصر من نظام عالمي جديد تحت ظل الأمم المتحدة. وإن مشاركات الاتحاد الأوروبي مع المنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والسوق المشتركة للمحروط الجنوبي (مركسور) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تثبت أننا نسير على الطريق الصحيح: إننا نريد نوعا من الإقليمية المفتوحة، وليس إقليمية لها طابع المواجهة.

المخدرات في أوروبا، وضحايا الحرب الأهلية في أفريقيا.

ولا يمكننا أن نصوغ مستقبلنا إلا بالجهود المشتركة. ولذا فإننا نحتاج إلى عمل مشترك وإدارة عالمية للتحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين. ليس غدا، أو بعد غدا، وإنما اليوم.

هذا اختبار ليس للحكومات فقط وإنما أيضا للجهات الفاعلة الدولية الأخرى: أي المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المتعددة الجنسيات. إن المنظمات غير الحكومية لم تكن أبدا على درجة الأهمية التي هي عليها اليوم. فبدونها ما كان ممكنا التوقيع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ على اتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام الأرضية. ودعونا لا ننسى أن ٥١ من مجموع أكبر ١٠٠ كيان اقتصادي هي الآن شركات، و ٤٩ كيانا فقط هي من الدول. وهذا كله يبين أن الآون قد آن لقيام تحالفات جديدة من أجل السلام والحرية والازدهار في كل أرجاء العالم.

إن عصر العولمة هو عصر الأمم المتحدة. وهنا فقط تلتقي جميع أمم العالم. وهنا فقط يمكننا أن نتوصل إلى حلول مشتركة للتحديات العالمية التي تواجه اليوم والغد. ولهذا فإننا في ألمانيا نريد أن نساعد الأمم المتحدة لتكون قادرة على مواجهة القرن الحادي والعشرين. ونحن نتصدى لهذه المسؤولية باعتبارنا ثاني أكبر دولة مصدرة وثالث أكبر اقتصاد في العالم، وباعتبارنا البلد الذي يضم أكبر عدد من السكان في الاتحاد الأوروبي.

ونحن مدينون للأمين العام كوفي عنان بامتناننا ونؤيد اقتراحاته للإصلاح. والأمر الآن متروك للدول الأعضاء. إن مجلس الأمن لا يزال يعكس مرآة العالم في نهاية الحرب العالمية الثانية، وليس الوضع المعزز لا سيما وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بما فيها الكاريبي.

ويصدق الشيء نفسه على الوزن الكبير لليابان وألمانيا الموحدة. وأود أن أشكر كل الدول الأعضاء التي تؤيد منح ألمانيا مقعدا دائما في مجلس الأمن. ولا يمكن تأخير إصلاح مجلس الأمن أكثر من ذلك، وإلا فإن الزخم سيتلاشى وسيكون ذلك أمرا سيئا فعلا.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة تعين على الأمم المتحدة أن تتحمل المزيد من الأعباء أكثر من أي وقت مضى. وبالتالي فإنها تحتاج إلى مؤسسات فعالة. ولهذا السبب فإن لها الحق في أن تتوقع من الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها في الوقت المحدد. ويتعين على جميع الدول،

الأسلحة الآن. إننا ندين استعمال القوة من جانب قوات الأمن اليوغوسلافية وجيش تحرير كوسوفو. والتقارير الأخيرة التي وردت إلينا من كوسوفو مخيبة للآمال بدرجة كبيرة، ومقلقة ومزعجة. وأمل ألا تكون صحيحة.

إن منظمة حلف شمال الأطلسي مستعدة لتوفير الدعم للحل السياسي. فيوغوسلافيا وكوسوفو جزء من أوروبا. ومستقبلهما لن يكون إلا أوروبا. وتاريخ أوروبا في هذا القرن يدل على أننا يمكن أن نتغلب على الكراهية والريبة. ولكن يجب أن تتوفر لدينا الإرادة لذلك.

وفي البوسنة أيضا، رأينا العدواة يحل محلها الثقة والتعاون رويدا رويدا. وقد قمت مؤخرا بزيارتي الثانية عشرة لسراييفو. وقد بدأت تلك المدينة المعذبة الآن في الازدهار مرة أخرى، ببطء كما أن إعمار البلد في تقدم.

غير أنه يجب على حلف شمال الأطلسي وقوة تثبيت الاستقرار أن يواصل دعم عملية السلام، لأن العملية لا يمكن أن تعتمد على نفسها. وبغض النظر عن نتيجة الانتخابات، فإن المجتمع الدولي لن يسمح بأي تراجع عن تنفيذ اتفاق السلام. وعلاوة على ذلك، فإن السلام الحقيقي لن يعود إلا إذا قدم إلى المحاكمة في لاهي مجرمو الحرب وأعداء السلام - السيد كرادفيتش وزمرته.

ولن يهدأ لنا بال إلا إذا قدم إلى العدالة الأشخاص المتورطون في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، والأشخاص الذين يمارسون التعذيب والإرهاب في جميع أنحاء العالم.

ولذا فإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في ١٧ تموز/يوليه كان خطوة كبرى في سبيل إقامة نظام عالمي تسود فيه سلطة القانون، لا قانون القوة. وكانت ألمانيا القوة المحركة وراء ذلك. وإنني أناشد جميع البلدان أن توقع على النظام الأساسي للمحكمة وتصادق عليه.

وما من أحد يعاني من سطوة ذوي القوة أكثر مما يعاني تحت وطأتها اللاجئين. ويوجد حاليا أكثر من ٢٠ مليون شخص على نطاق العالم في حالة فرار: فيهم مسنونون، ونساء، وأطفال يائسون؛ وأناس مرضى، ومشردون ومعوزون. ليست لديهم فكرة مطلقا عما سيجري لهم.

لقد مرتت خلال السنوات العديدة الماضية على الكثير من مخيمات اللاجئين، في ألبانيا، وأفريقيا والشرق الأوسط. ووجدت حالة كل لاجئ تمثل قصة عذاب إنساني لا يقاس.

وإنني لوائح أن الاتحاد الأوروبي عامل استقرار أساسي في القرن الحادي والعشرين. والاتحاد بإدخال عملة واحدة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، إنما يركز جهوده. ودوره العالمي سيزداد. والاتحاد يوشك أن يستهل مزيدا من المفاوضات بشأن الانضمام مع شركاء آخرين. وما قاله وبلي برانت بشأن ألمانيا في ١٩٨٩ ينطبق اليوم على أوروبا بأكملها:

"إن ما ينتمي الى بعضه بعضا ينمو الآن معا".

ومنظمة حلف شمال الأطلسي تفتح أيضا أبوابها تدريجيا أمام الديمقراطيات الجديدة. وفي الذكرى السنوية الخمسين ستسمح المنظمة بانضمام بولندا وهنغاريا والجمهورية التشيكية. وإننا، بلاشتراك مع روسيا وأوكرانيا والدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، نشور شراكة أمنية شاملة.

صحيح أن الروس يواجهون ظروفًا صعبة في الوقت الحالي، لكن العالم يحتاج الى روسيا ديمقراطية ومستقرة، وروسيا التي تضطلع بدور يتماشى وحجمها ومركزها وإمكاناتها. وتواجه روسيا مهمة هائلة تتمثل في تعزيز اقتصادها والمحافظة على استقرارها الاجتماعي. والتحدي يجب أن يواجهه جميع المسؤولين: الرئيس والحكومة والأحزاب والشركات. وبطبيعة الحال، تحتاج المناطق أيضا الى الاضطلاع بدورها.

وإنني أعرف من خلال محادثات مع رئيس الوزراء بريماكوف التي جرت الأسبوع الماضي في موسكو أن روسيا لا تنتوي أن تغير طريقها ولا تنتوي أن تعكس اتجاهها. وأن الأزمة في روسيا تؤثر علينا جميعا. ونحن لن نتخلى عن روسيا. ويمكن لروسيا أن تعول عليها.

ولا يزال النزاع في كوسوفو يمثل شوكة في خاصرة أوروبا. وتلوح في الأفق كارثة انسانية بالمعنى الحقيقي للكلمة. وحالة اللاجئين الذين يزيد عددهم على ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ تتسم باليأس والمنظمات الدولية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا تنسق جهودها لتمكين أولئك الذين أخرجوا من ديارهم من العودة الى قراهم.

إن الوقت يمضي بسرعة؛ والشتاء أصبح على الأبواب. ومعظم المسؤولية عن هذا الصراع المريع تقع على عاتق بلغراد، على الرئيس ميلوسيفيتش. ويجب عليه أن يفهم أن المجتمع الدولي سيرد باستخدام القوة العسكرية إذا اقتضى الأمر. نحن لا نزال نسعى إلى إيجاد حل سلمي لمشكلة كوسوفو - يقوم على أساس حكم ذاتي في إطار يوغوسلافيا الاتحادية. إلا أن هذا لن يتحقق بدون مشاركة بلغراد وبريستينا. ولذلك يجب أن تصمت

تُجرى انتخابات ديموقراطية في أكثر من نصف البلدان الأفريقية. ويتراوح معدل النمو الاقتصادي في ٢٠ بلداً بين ٤ و ٦ في المائة، بل وفي ١١ بلداً آخر هو أعلى من هذا المعدل.

ونود أن يعلم الأفارقة أننا لن نتخلى عن تلك القارة الشاسعة وسكانها الذين يبلغ عددهم ٨٠٠ مليون نسمة، بالرغم من الأعباء الثقيلة التي لا تزال ترزح تحتها.

وفي الشرق الأوسط يزيد الفقر ومشاكل اللاجئين من تفاقم الحالة ويتوق الناس في إسرائيل والأراضي الفلسطينية إلى السلام أكثر من توقهم إلى أي شيء آخر في العالم. وتحتاج عملية السلام إلى قوة دفع جديدة.

يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتحركوا باتجاه بعضهم البعض مرة أخرى وأن يعيدوا اكتشاف الثقة المشتركة المفقودة.

ونحن الأوروبيين سنواصل دعم هذه العملية بمساعدة أصدقائنا الأمريكيين. كما أننا نساند طلب إسرائيل المشروع توفير الأمن لدولتها ومواطنيها.

وقد اعترف الفلسطينيون بذلك المطلوب، وينبغي الآن أن يتبعوا القول بالعمل. ويجب عليهم أن يستوثقوا من تفويت الفرصة على الإرهاب.

ولكن يجب على إسرائيل أيضاً أن تبدي نوعاً من التنازل بشأن المزيد من الانسحاب الجزئي. ولا ينبغي لأي من الطرفين أن يضع أية عوائق جديدة في طريق التوصل إلى عقد صفقة - ومنها السماح بإقامة مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة.

وقد شاهدنا مراراً وتكراراً، ولا سيما في الشرق الأوسط، أن الإرهاب يؤدي إلى طريق مسدود، وإلى الدمار والمعاناة. ويجب علينا أن نستجمع كل قوتنا لمواجهة المستهترين بالقيم الداعين إلى العنف، من المتعصبين والعقائديين؛ وقد كانت عمليات القتل التي وقعت في أوما ونيروبي ودار السلام بمثابة إنذار. وإن الذين يزرعون القنابل ويغتالون الناس يجب أن يقدموا إلى العدالة.

إن تجفيف منابع العنف - المتمثلة في الفقر والصراعات العرقية، والأصولية - هي مسؤوليتنا المشتركة. ولكن مكافحة الإرهاب لا تعني مكافحة الإسلام. فالإسلام دين من الأديان العظيمة في العالم. ولا شيء يمكن أن يكون أكثر بعداً عن الحقيقة من الفكرة المبتذلة

وألمانيا تمثل الآن ثاني أكبر بلد يؤوي اللاجئين. حيث يوجد ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ من كوسوفو وحدها في ألمانيا.

إن معاناة اللاجئين هي تحدي إنساني وسياسي للمجتمع الدولي بأسره. ولذلك من الضروري الآن وضع سياسة عالمية للاجئين. ويتعين على الأمم المتحدة أيضاً أن تفعل شيئاً حيال هذه المسألة.

وهذا يعني بالتحديد، أولاً، توزيع اللاجئين على نحو أكثر إنصافاً، كما اقترحت هنا في الجمعية العامة في عام ١٩٩٣. فنحن لا يمكن أن ندع أفقر البلدان تحاول وحدها التغلب على مشكلة اللاجئين.

وثانياً، يتعين بذل المزيد من الجهود لإزالة أسباب الفرار والإبعاد.

وقد أعلن الأمين العام كوفي عنان القرن الحادي والعشرين قرناً للوقاية، ولسبب وجيه. فالانتظار حتى تبلغ الحالة درجة من السوء تدفع الناس إلى الفرار، يجعل المرء مسؤولاً إلى حد ما. ويجب القضاء على المشكلة في مهدها. وهذه هي مهمة الدبلوماسية الوقائية، ومراقبة حقوق الإنسان وقوات حفظ السلام.

إن اجتثاث أسباب الفرار والهجرة الجماعيين يعني أيضاً القضاء على الأسباب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لهما. فالهجرة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعاً. إذ يستهلك أغنى ٢٠ في المائة من سكان العالم ٨٦ في المائة من جميع السلع، ولا يستهلك أفقر ٢٠ في المائة إلا ١,٣ في المائة فقط.

وهذه الهجرة في مقاييس الإنصاف يجب أن تسد. إذ أن لكل فرد حقاً في أن يعيش بكرامة، وأن يتحرر من الجوع والفقر.

ويجب أن تتاح لجميع الأمم فرصة عادلة في المنافسة العالمية، وعلى وجه الخصوص أفقر البلدان. ومن ثم فإن من واجب البلدان الغنية أن تساعد البلدان الفقيرة على الاستفادة القصوى من فرص التنمية.

إن هدفنا هو أن يكون اقتصاد السوق العالمية اقتصاداً اجتماعياً. ولهذا أنضقت ألمانيا في عام ١٩٩٧ مبلغ ١٠,٢٥ بليون مارك ألماني على تدابير المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف - وهو استثمار في السلم والاستقرار.

إن حالة أفريقيا شاهد على ما يمكن أن يتحقق عندما يتعاون المجتمع الدولي والبلدان المعنية. فاليوم

الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي لكل الدول أن توقع الآن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر التجارب النووية. وهذا أيضا ينطبق على الاتفاقيات التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ومن الضرورات العاجلة الآن اعتماد بروتوكول تحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

في آذار/مارس المقبل تدخل إلى حيز النفاذ اتفاقية أوتاوا، التي تفرض حظرا عالميا على الألغام الأرضية المضادة للأفراد - وهذا نجاح كبير. إن هذه الأجهزة الشريرة لن تختفي من على وجه الأرض إلا إذا وقّعت جميع البلدان الآن هذه الاتفاقية. إن مهمتنا المشتركة هي أن نتخلص من ١٠٠ مليون لغم لا تزال باقية، باستخدام آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا.

ويجب علينا أيضا أن نعيد التفكير في سلوكنا مع الطبيعة. إن ضحايا الفيضانات في الصين وبنغلاديش تحذير لنا. يجب أن ندير الدفة الآن. وهذا ما نحن مدينون به لأبنائنا وأحفادنا. إما أن نقوم معا بإنقاذ كوكبنا الأزرق ونظامه الإيكولوجي وإما أن تضيق علينا الفرصة إلى الأبد.

خذ مثلا المناخ العالمي. لقد وجّه بروتوكول كيوتو جهدا عالميا لحمايته. وكانت هذه خطوة كبيرة إلى الأمام. لكن الوقت يمضي بسرعة. لقد مر بنا مؤخرا نصف عام كان أشد حرارة من أي فترة ماثلة في هذا القرن. وفي الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في بونيس أيريس في تشرين الثاني/نوفمبر، سيكون علينا أن نوافق على صكوك لتحقيق أهداف كيوتو.

والمياه مثال آخر. إن المياه لا يمكن تعويضها. الماء أكثر أهمية من النفط ومع ذلك، فإنه شحيح في أكثر من ٨٠ بلدا. وهناك بليونان من البشر لا تتوفر لهم مياه شرب نظيفة كافية أو لا تتوفر لهم على الإطلاق. وستكون إحدى المهام الكبرى في القرن الحادي والعشرين إيجاد حلول مشتركة للاستخدام السلمي للمياه التي هي مصدر الحياة والمحافظة عليها. ويجب ألا نسمح للسعي وراء الحصول على هذه السلعة النادرة بإشعال نزاعات جديدة.

وتعتزم ألمانيا أن تظل في مقدمة الحملة الدولية لحماية البيئة. ويسرني أن أذكر أن التزامنا هذا لقي تقديرا بتعيين كلاوس توبفر مديرا تنفيذيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

القائمة على أن الإسلام مرادف للأصولية وانتهاكات حقوق الإنسان.

نحن نريد حوارا بين الثقافات والأديان، وخاصة مع الإسلام. إذ أن هناك خلّقا إنسانيا يوحد بيننا جميعا. ويقوم هذا الخلق على كرامة كل فرد بصفة غير قابلة للتصرف، كما أعرب عنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعهدا الأمم المتحدة المتعلقان بحقوق الإنسان. وتلك هي العلامات التي يهتدي بها عملنا المشترك في القرن الحادي والعشرين.

إن انتهاكات حقوق الإنسان لم تعد أمرا داخليا يخص الدول. وإنما يعنينا جميعا. وأي مجموعة، مثل النظام القائم في كابول، تحرم النساء من حقوقهن الإنسانية الأساسية، إنما تضع نفسها خارج المجتمع الدولي ذي القيم المشتركة.

وسيكون عالم الغد محكوما بكيفية معاملتنا لأطفالنا اليوم. فهم يمثلون أغلى رصيد لدينا. إلا أن حقوق الأطفال لا تزال تداس تحت الأقدام. ويحرم ملايين الأطفال من أي فرصة للعيش في كرامة. ويجبر ملايين الأطفال على العمل.

ومما يثير الروع بشكل خاص أن حوالي مليونين من الأطفال يتعرضون لاعتداءات جنسية كل عام في أنحاء العالم. وعن طريق العمل المشترك وحده يمكننا وقف بغاء الأطفال والاتجار بهم واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية، بما في ذلك تلك المنشورة عبر الإنترنت. ولذلك أقترح أن تنشئ الأمم المتحدة مركز اتصال لتنسيق الجهود العالمية النطاق لمنع استغلال الأطفال جنسيا. ويجب الإسراع في اعتماد وتنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل لتوفير حماية أفضل ضد الاستغلال الجنسي للأطفال.

إن الأطفال أناس صغار يجب أن يتمتعوا بحقوق كبيرة. ويجب تحسين حماية الأطفال خلال النزاعات المسلحة، بما في ذلك تجريم استخدامهم كجنود.

لقد كنا نأمل جميعا أنه بنهاية المواجهة بين الشرق والغرب، سينتهي خطر المواجهة النووية إلى الأبد. وقد ثبت أن هذا وهم. إن تهديد انتشار وسائل الدمار الشامل يحوم فوق الجنس البشري. ولا يمكننا أن نضمن السلام العالمي في القرن الحادي والعشرين إلا إذا أبقينا هذه الأسلحة الرهيبة تحت رقابة صارمة.

وقد اتفقت الهند وباكستان في جنيف على التفاوض بشأن وقف التجارب النووية. وهذه علامة طيبة، ولكنها ليست كافية. بل يجب أن يتلوا انضمامهما إلى معاهدة

الحالي في الأسواق المالية العالمية لا يمكن التغلب عليه إلا بالجهود المشتركة التي لا تسعى إلى مزايا انفرادية ويراد بها كفالة الاستقرار الاقتصادي العالمي. ولا بد من أن يرقى تفاعل الدول في هذه العملية، بما في ذلك داخل إطار الأمم المتحدة، إلى مستوى جديد.

وبالنسبة لروسيا، وبعد التغلب على أزمة سياسية حادة، يبذل رئيس الجمهورية، بوريس ن. يلتسن، والحكومة، والقوى السياسية الرئيسية، جهوداً قوية لتحقيق الاستقرار للوضع الاقتصادي والمالي. وهذه ليست مهمة سهلة، لكن الحل سيوجد.

وإنني أتعهد - من فوق هذه المنصة - بأن روسيا لن تحيد عن طريق الإصلاح، وستبذل قصارى جهدها لتجتاز هذا الاختبار البالغ الصعوبة بكرامة، لا لكي تحافظ على التقدم الديمقراطي الذي تحقق فحسب، وإنما لتدعمه أيضاً.

كذلك ستظل سياسة روسيا الخارجية ثابتة وبناءة. إنها موجهة بثبات نحو بناء عالم ديمقراطي متعدد القطبية، تكفل التفاعل مع الدول الأخرى لصالح تسوية المشاكل الدولية بالوسائل السلمية، وإقامة تعاون واسع النطاق ذي نفع متبادل في جميع المجالات.

ونحن مقتنعون بأن المشاكل التي يواجهها العالم، مهما كان تعقدها، يمكن حلها على أساس المراعاة التامة للقانون الدولي والتفاعل الوثيق بين الدول. وللمنظمات والآليات المتعددة الأطراف دور خاص في هذا الخصوص. وهذا ينطبق - قبل كل شيء - على الأمم المتحدة، التي لا تزال المنظمة الدولية العالمية الوحيدة لحفظ السلام. وهي بالتالي مؤهلة أكثر من أية هيئة عالمية أخرى للتوصل إلى اتفاقات بشأن كيفية تسوية النزاعات، وكذلك لتحديد وإزالة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراءها. ومن المهم أن تدعم جهود الأمم المتحدة جهود المنظمات الإقليمية.

ونحن نقدر إلى حد كبير مستوى التفاعل الذي يقوم الآن بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تعمل كشريك يعتمد عليه في التصدي للمشاكل الأوروبية المعقدة، وكذلك التفاعل مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأخرى بما في ذلك رابطة الدول المستقلة. لقد وضع المجتمع الدولي ترسانة فريدة من نوعها من الأدوات السياسية والدبلوماسية تستهدف حسم جميع المشاكل الدولية. وينبغي أن تستخدم على نحو فعال.

لكننا لن نركن إلى أكاليل الغار. فمنذ أيام قليلة، افتتحت مؤتمراً دولياً في بوتسدام بشأن آليات الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية. وقد اتضح من المؤتمر أن تحقيق التقدم مرهون بإرادتنا. وبالتحديد فإن المسألة المطروحة الآن هي إنشاء أنظمة إنذار مبكر عالمية فعالة للآزمات البيئية والكوارث الطبيعية، ووضع ترتيبات لإدارة الطوارئ لتنسيق تدابير الإغاثة الدولية. ويجب علينا الآن أن نشرع في هذه المهمة، والأمم المتحدة هي المكان الصحيح للقيام بهذا.

باق أربعمائة وثلاثة وستون يوماً على انتهاء القرن العشرين - وهو قرن اتسم بعنف ودمار لم يسبق لها مثيل. والقرن القادم يجب أن يكون قرناً ذا ملامح إنسانية. إنها رؤية رائعة، لكن الكلام عنها لا يكفي. فلن يكتب لنا البقاء معاً ما لم نعمل معاً.

والأمم المتحدة لا غنى عنها لهذه المهمة. ونحن المسؤولون عن تقويتها لنكفل عالماً سليماً أكثر إنصافاً. ونحن مدينون بهذا للأجيال المقبلة. وسيكرس بلدي كل جهد ممكن لهذه المهمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي إيغور إيفانوف وزير الخارجية في الاتحاد الروسي.

السيد إيغور إيفانوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد بدأت رياح القرن الحادي والعشرين تهب على البشرية. وما تأتي به يعتمد علينا جميعاً، على ما إذا كنا سننجز في الاستجابة بشكل جماعي للتحديات الجديدة وفي إقامة نظام يعتمد عليه للأمن والاستقرار الدوليين بعد أن نكون قد تغلبنا على عيوبنا وخصوماتنا وقوالب تفكيرنا المتراكمة خلال قرن يوشك أن ينتهي.

وهذا ليس ممكناً فحسب، وإنما هو حتمية عصرنا.

هناك مقولة روسية معروفة تقول "إذا ما كان لك أن تعيش في العالم، عش في سلام". وهي تحتوي على رسالة على مستوى فلسفي رفيع لقيمة دائمة إلى الأبد. فالبشرية ستعيش في سلام ووثام إذا تعلمت كيف تحل المشاكل التي تظهر باستخدام الوسائل السلمية السياسية. والدول ستعيش في سلام ووثام إذا ما أدركت تداخل علاقاتها وترابطها وشرعت في البحث عن استجابات جماعية لتحديات عصرها.

والخبرة هي خير دليل على صحة هذه الحكمة الشعبية. وآخر مثال على ذلك هو التفاهم الحاد للأزمة النقدية والمالية العالمية التي أحاطت ببلدان عديدة، بما فيها روسيا، تمر اقتصاداتها بإصلاحات شاملة. إن الهياج

ونحن في حاجة إلى جهود سياسية جماعية لإعطاء دفعة ثانية لعملية السلم في الشرق الأوسط. ونرى أن المشكلة لا تكمن في عدم توفر أفكار أو اقتراحات جديدة، وإنما في الخلل في التوازي الذي أوقف التقدم على جميع مسارات التفاوض. ويجب ألا نغفل أنه وإن كانت عملية الشرق الأوسط ذات أهداف طويلة الأجل فإن لها أيضا حدودا زمنية. وما فتئت روسيا تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة عن طريق الوسائل السلمية والمفاوضات. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في تقرير المصير، وتوفير ضمانات يعتمد عليها لتأمين المصالح الأمنية المشروعة لإسرائيل.

وفي تحرك مواز ينبغي استئناف المحادثات على المسارين السوري واللبناني، انطلاقا من النتائج التي تحققت بالفعل.

وكانت التسوية التي اقترحت أخيرا لتسوية قضية لوكيربي إنجازا كبيرا للمجتمع الدولي. ويرجع الفضل في اعتماد مجلس الأمن قرارا في هذا الخصوص إلى النهج البناء الذي اتخذه الأطراف المعنية، الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى وفرنسا وليبيا، بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية التي بذلتها كثير من المنظمات الدولية، والتي دعمتها روسيا. ومن الضروري أن نعمل بدون إبطاء على تنفيذ تلك التسوية.

وينبغي أيضا بذل جهود حثيثة مماثلة سعيا إلى كسر الجمود في تسوية مسألة قبرص. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي لبلوغ هذا الهدف.

ولقد كان فشل المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة في القضاء كلية على أي نزاع من النزاعات المحلية التي طال أمدها في أفريقيا مثيرا مزي من القلق. وبالإضافة إلى ذلك بدأت تظهر في تلك القارة نقاط توتر جديدة. علينا أن نعترف أن المحاولات التي بذلت حتى الآن لتحقيق تعاون كامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في أفريقيا لم يكتب لها النجاح. ولهذا فإن الاجتماع الوزاري المقبل الذي يعقده مجلس الأمن بشأن أفريقيا ينبغي أن يركّز على صياغة موقف قوي مشترك قادر على أن يعكس رأسا على عقب مسار الديناميات السلبية للتطورات الأخيرة في أفريقيا.

ولأسباب موضوعية، تولي روسيا أهمية خاصة لتسوية حالات النزاع في رابطة الدول المستقلة. وسواء في أبخازيا أو جنوب أوستيا أو ناغورنو - كاراباخ أو طاجيكستان أو ترانس دنيستر، فإن بلدي ليس لها سوى هدف واحد هو تعزيز التسوية السياسية والمساعدة في

إن اللجوء إلى التدابير القسرية إجراء استثنائي لا يجب استخدامه إلا كإجراء أخير. وينبغي أن ينظم استخدام هذه التدابير على نحو صارم وفقا لقواعد القانون الدولي، وقبل كل شيء وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى نحن نفضل الاستناد إلى قوة القانون لا إلى قانون القوة في العلاقات الدولية.

إن الأزمة التي نشبت في العراق في أوائل هذا العام سويت بوسائل سياسية عن طريق الجهود المشتركة لبعض الدول والمبادرة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة، وهو دليل ماثل أمام أعيننا على أن الدبلوماسية النشطة البناءة أكثر فعالية بمراحل من الاعتماد على وجه الحصر على القوة العسكرية.

ونشوء توترات جديدة حول العراق يبعث على القلق العميق لأنها محفوفة بعواقب خطيرة تؤثر على الاستقرار الإقليمي والدولي. ولا شك في أن العراق عليها أن تنفذ ما عليها من التزامات وأن تستأنف التعاون الكامل مع البعثة الخاصة للأمم المتحدة، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن ناحية أخرى ينبغي أن يقيم مجلس الأمن على النحو الكافي الحالة المتصلة بالتخلص من أسلحة التدمير الشامل في العراق وأن يرد على السؤال الخاص بما إذا كان هذا البلد لا يزال يشكل خطرا على السلم الإقليمي والدولي عامة بعد سبع سنوات من العمل الذي قام به مفتشو الأمم المتحدة. واليوم نحن في حاجة إلى عمل متضافر من المجتمع العالمي ليحل هذه الحالة المتأزمة حلا نهائيا.

وينبغي أن يسود المنطق السياسي على منطق القوة في سعينا إلى وسائل لحسم الصراع المتفجر في كوسوفو، لأن استخدام أدوات القسر لحل النزاع في كوسوفو قد يؤدي إلى حرب كبيرة لها عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة لمنطقة البلقان وأوروبا بشكل عام، ونعتقد اعتقادا راسخا أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد الممكن لحل مشكلة كوسوفو، وذلك بمنحها استقلالاً داخليا واسعا وضمان الاحترام الدقيق للسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ولا تزال إراقة الدماء مستمرة في أفغانستان، على الرغم من أن استخدام السلاح، كما بيّنت التجربة، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مكاسب مؤقتة في هذا البلد. وبدلا من ذلك فإن مواصلة السعي للتوصل إلى حلول سياسية تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي فيها، هو الطريق الوطيد الذي يمكن من خلاله تحقيق الاستقرار الحقيقي والتسوية الحقيقية وتشكيل حكومة مركزية فعالة يعترف بها جميع الأفغان، وأخيرا ضمان السلامة الإقليمية لأفغانستان واستقلالها.

والتهديد النووي له أوجه عديدة. واليوم أصبح الإرهاب النووي أيضا مصدرا لهذا التهديد. وما كان يبدو بالأمس خيالا علميا، أصبح اليوم، مع الأسف الشديد، حقيقة واقعة. وبالتالي فإن المجتمع الدولي مطالب اليوم باتخاذ تدبير قوي لمنع الظهور الحقيقي لهذا الشكل الجديد من أشكال الإرهاب. وأصبح المهم الآن الإسراع بالعمل بشأن مشروع اتفاقية مقدم من جانب بلدي إلى الجمعية العامة لمكافحة أعمال الإرهاب النووي، على أمل اعتماده في الدورة الحالية.

لقد شددت روسيا، تكرارا، وعلى أرفع المستويات، على معارضتها الثابتة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. إن الإرهاب الدولي هو من أشد التحديات العالمية خطورة للاستقرار الدولي. ولا يمكن مكافحته بنجاح إلا من خلال عمل متحد تقوم به كل الدول. والواقع أن العمل معا، بدلا من تحرك الدول من طرف واحد، هو وحده الكفيل بتمكيننا من النجاح في كفاحنا ضد هذا الشر، الذي هو أخطر الشرور.

والانفصالية المسلحة قد أصبحت عاملا آخر يزعزع استقرار العلاقات الدولية. فالانفصالية، باعتمادها على طرائق متطرفة دون سواها في النضال من أجل الحقوق الوطنية لمجموعات من الأقليات داخل دول متعددة الجنسيات، كثيرا ما تجد نفسها في قارب واحد مع الإرهاب والتعصب الديني. وتؤدي الانفصالية، لا محالة، إلى نزاعات داخلية، كثيرا ما تصبح البلدان المجاورة ضالعة فيها، مما يهيئ الجو لإذكاء نار الأزمات الإقليمية.

إن هناك أكثر من ألفين ونصف من الأقليات الوطنية تعيش في ١٥٠ بلدا في العالم. فإذا كان كل منها يتطلع إلى كيان ذاتي له، كدولة، فمن السهل تصور ما يمكن أن ينجم عن ذلك من كوارث ومصائب. ويجب أن يظل ذلك ماثلا أمام أعين المحرضين على الانفصالية.

إن مكافحة المخدرات تقتضي أيضا خطوات مشتركة متضافرة. ويجب علينا أن نركز على التنفيذ العملي للمقررات ذات الصلة، التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخاصة، الرامية إلى القضاء على خطر المخدرات.

ويجب أن يقف المجتمع الدولي موقفا مشتركا لتنفيذ أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تأتي ذكره السنوية الخمسين في هذا العام. وفي هذا المجال أيضا يقتضي الأمر عملا مشتركا عازما إزاء الدول التي تتذرع بذرائع مختلفة لانتهاك حقوق الإنسان والحريات المعترف بها عموما. لا يمكن التسامح بازدواجية في المعايير، تنطوي على محاولات للتستر على أولئك الذين يجعلون

بناء سلم دائم. وكما طلبت الأطراف المعنية فإن روسيا تضطلع بمهمة صعبة لبناء السلم وتعمل قصارى جهدها حتى يتحقق ذلك. بيد أن هذه الجهود لا يمكن أن تفلح إلا إذا أبدى أطراف النزاع حسن النية وتحلوا بموقف بناء وحصلوا على دعم دولي هام، قبل كل شيء من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي الوقت الذي تبذل فيه جهود قوية لتسوية الأزمات الإقليمية، ينبغي ألا ننسى المشاكل العالمية التي اكتسبت في العالم الماضي بعدا جديدا.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء ظهور تهديد حقيقي في شكل انتشار الأسلحة النووية في أنحاء كوكبنا. والمهمة المشتركة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي تتمثل في تشجيع جميع البلدان على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نرحب بانضمام البرازيل إلى معاهدة عدم الانتشار.

إن روسيا ملتزمة بفكرة التخفيض المستمر في ترسانات الأسلحة النووية وبتعزيز الاستقرار الاستراتيجي عند أدنى مستويات التسليح. وفي هذا الصدد نولي أهمية كبيرة وخاصة للتفاعل الروسي الأمريكي في ميدان خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وفي سياق الجلسة التي عقدت لتعيين السيد إيغيني بريماكوف، رئيسا للحكومة الروسية، أكد منذ بضعة أيام عزمه الأكيد على أن يسعى إلى أن يصدق مجلس الدوما في وقت مبكر على معاهدة زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وبالمثل من المهم أن تصدق الولايات المتحدة على جميع الوثائق المتصلة بهذه المعاهدة.

إن انضمام الدول النووية الأخرى إلى عملية تحديد الأسلحة النووية موضوع مدرج على جدول الأعمال. ونحن نحث على النظر المتعمق في الاقتراح الذي قدمه الرئيس بوريس يلتسين والذي يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى وزع الأسلحة النووية على سبيل القصر داخل حدود إقاليمها الوطنية، ونلاحظ بارتياح القرار الأخير الذي اتخذته مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء، ببدء مفاوضات لحظر إنتاج مواد انشطارية لصنع الأسلحة النووية. ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد أن هذا القرار حظي بتأييد دول لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من بين دول أخرى. ونحن نشق في أن هذا الحظر سيكون خطوة أخرى إضافية لازمة في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

العسكرية في حالة نشوء أزمة ما، بدون موافقة مجلس الأمن. فمن المؤكد أن مثل هذه الخطوات قد تؤدي إلى تآكل خطير للنظام القائم في العلاقات الدولية، التي عنصرها الأساسي هو الأمم المتحدة.

إن الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، كأداة للقهر الدولي، تقتضي أيضا نهجا شديدا للتوازن. فعندما يقرر مجلس الأمن فرض عقوبات، ينبغي ألا تصبح أداة لمكافحة نظام قد يكون مكروها، ولا ينبغي أن تسبب العقوبات آلاما للناس. وينبغي ألا تززع استقرار الحالة الاقتصادية في البلد الذي توقع عليه العقوبات، أو في المنطقة المتاخمة. لقد آن الأوان لتنقيح الآلية التي تنظم فرض العقوبات، ومدتها، والإجراءات التي تتبع للتخفيف منها ورفعها.

باختصار، يلزم تحسين وإعادة تهيئة العناصر الفردية في آلية الأمم المتحدة. ولكن ينبغي أن نسير في ذلك بروح مسؤولية كاملة، مراعين قاعدة مهنة الطب القائلة بأن الإيذاء غير الضروري ينبغي تجنبه بأي ثمن.

إن كل دورة من دورات الجمعية العامة هي، بشكل ما، حدث يُعد من معالم الطريق. فمن المتوقع أن تسهم كل دورة إسهاما ملموسا في حل المشكلات الحادة التي تجابه البشرية. ويتوقف الأمر علينا جميعا بأن نرقى بالدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة إلى مستوى التوقعات والآمال التي تضعها فيها. وسيكون رهنا بنا جميعا أن نتخذ - أو لا نتخذ - خطوات مشتركة فعالة تقودنا إلى عالم أكثر استقرارا وسلاما، عالم خال من الحروب والنزاعات ومن التقلبات المالية والاقتصادية، عالم مبني على مبادئ الديمقراطية والتعددية. وتقف روسيا مستعدة للعمل مع الآخرين لبلوغ هذه الأهداف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الآن الكلمة لرئيس وفد استراليا، سعادة السيدة بنيلوب آن ونسلي.

السيدة ونسلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وزير خارجية استراليا، السيد الكسندر دونر، الذي يتعذر عليه الحضور إلى هنا بسبب انتخاباتنا الوطنية في الأسبوع القادم، أود أن أوجه إليكم، يا سيدي، تهانينا الحارة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. إن بلدكم، أوروغواي، قد أسدى تأييدا ثابتا وقويا للأمم المتحدة، كما أن خبرتكم الشخصية وإسهامكم في إنماء القانون الدولي بصفة خاصة أمر معترف به اعترافا واسعا. فنحن نعرف أننا في أيد أمينة، تماما كما كنا في العام الماضي مع سلفكم، هنادي أودوفينكو. إنكم تستطيعون، مثله، أن تعتمدوا على

من التمييز ضد قطاع من السكان جزءا من السياسات الحكومية. إن روسيا لم ولن تقف موقف المتفرج إزاء مصير مئات الألوف من المواطنين المتحدثين بالروسية، الذين يخضعون لتدابير قمع قاسية في لاتفيا وإستونيا. وينبغي للمجتمع الدولي، وفي المقام الأول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن يرقب الحالة في هذه البلدان عن كثب.

لقد لمست بضعا من القضايا الهامة التي تدعى الأمم المتحدة إلى معالجتها في هذا الوقت. إن الأمم المتحدة مستمرة في أداء دورها الفريد كميسر للجهود المشتركة التي تبذلها الدول لتعزيز السلم والأمن، ولمعالجة القضايا العاجلة ومواجهة تحديات عالمية جديدة. ويتقضي الأمر، لهذا الغرض، تحسين آليات الأمم المتحدة وتحويلها كي تتلاءم واحتياجات اليوم. وهذا هو، بالضبط، ما تسعى إلى تحقيقه عملية إصلاح الأمم المتحدة التي شرع فيها الأمين العام كوفي عنان. والحكمة من تلك العملية هي تعزيز كفاءة المنظمة.

تلك هي الزاوية التي تلج منها إلى المناقشة الجارية حول عمل مجلس الأمن. لا ينبغي لأحد أن يماري في المسؤولية الرئيسية الملقة على عاتق مجلس الأمن بموجب الميثاق، في سبيل صون السلم والأمن. ومن المهم إلى أقصى حد صيانة فعالية المجلس وكفاءته في صنع القرار، وكذلك الانطلاق على أساس التماسك الداخلي وأساليب تنسيق العمل التي استنبطت في السنوات الأخيرة.

وأود أن أؤكد من جديد أننا نؤيد تنفيذ الإصلاحات والتغييرات في آليات الأمم المتحدة، التي ستؤدي إلى تقوية فعالية الأمم المتحدة وإلى تحسين أنشطتها. وأود أن أذكر، من ضمن الخطوات التي اتخذت لهذا الغرض، إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة. ولقد كانت مبادرة روسيا، بطرح موضوع سبل تحقيق الأمن الإعلامي الدولي للنقاش خطوة على طريق تحقيق هذا الهدف. والمقصود من اقتراحنا هو، أساسا، إزالة التهديدات الكامنة في استعمال آخر ما أحرز من تقدم في العلم والتكنولوجيا لأغراض تتعارض وصيانة الأمن الدولي.

وأود أن أشير، بصفة خاصة، إلى اتجاه خطر: ألا وهو الاتجاه إلى جعل الأمم المتحدة تتواءم لتلبي احتياجات دولة واحدة، أو أن تحل تلك الدولة محلها كلية، كما في حالة حفظ السلام مثلا. إن ما يدور في خلدي هو محاولات تقويض سلطات مجلس الأمن كما جاءت في الميثاق، عن طريق استعمال تدابير قسرية. يجب ألا تسمح بإيجاد سابقة تنطوي على استعمال القدرة

المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير الشفافية نجد أن موازنة أسلحة الدمار الشامل ذات أهمية خاصة.

وقد تم التفاوض بنجاح على معاهدة تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل - هي اتفاقية الأسلحة الكيميائية - وحظيت بالتأييد على نطاق واسع، وتبذل الجهود حاليا لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتوجد الآن معاهدة بالغة الأهمية - هي اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية - التي تحظر جميع تفجيرات التجارب النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي طالما طالب بها القادة السياسيون من جميع أنحاء العالم، وخضعت لمفاوضات شاقة في مؤتمر نزع السلاح واعتمدها الجمعية العامة أخيرا بأغلبية ساحقة قبل عامين، أصبحت الآن تتمتع بانضمام أكثر من ١٥٠ دولة ويتم الآن بإطراد ضم نسيجها المؤسسي.

والركن الأساسي في نظام عدم الانتشار النووي - وهو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وقد تم تمديدها إلى ما لا نهاية وانضمت إليها معظم دول العالم؛ وتم التوصل إلى اتفاق لبدء المفاوضات الرامية إلى إنتاج المواد الانشطارية لاستعمالها في الأسلحة النووية.

وفي مجال آخر من مجالات إطار عملية تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)، وتمشيا مع المادة السادسة من اتفاقية منع الانتشار، أجريت تخفيضات كبيرة في ترسانات الحرب الباردة في أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية مما قرب اليوم الذي يمكن فيه توخي إتمام المراحل المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي.

وبانتهاء التنفيذ الكامل تقريبا لعملية ستارت الأولى خفضت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، كما علمنا منهما الآن، أكثر من نصف حيازتهما من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية على مدى العقد المنصرم. وستهيئ ستارت الثالثة بهذه الترسانات ذاتها إلى أدنى من الذروة التي كانت عليها في الحرب الباردة بنسبة ٨٠ في المائة تقريبا. وواضح أن من المهم جدا أن تدخل ستارت الثانية حيز النفاذ بسرعة حتى يمكن البدء بالتخطيط للتنفيذ بما يكفل عدم توقف عملية نزع السلاح النووي.

وتم كذلك تعزيز نظم الضمانات النووية الدولية، مما عزز الثقة الدولية في سلامة هذا النظام وقدرته على كشف وردع عدم الامتثال للالتزامات عدم الانتشار. وأخيرا

مساندة استراليا في اضطلاعكم بمسؤولياتكم وفي عملكم في إرشادنا نحو نتائج بناءة وذات قيمة.

كما كان واضحا تماما من مدى المسائل التي عولجت في اليوم الأول، ثم في هذا الصباح، في المناقشة العامة، فإنكم، يا سيدي، تتبؤون الرئاسة في وقت ينطوي فيه جدول الأعمال المائل أمام الأمم المتحدة على تحديات تفوق كل التحديات السابقة. إن استراليا يشغل بالها جدا كثير من تلك التحديات والقضايا. ولكنني أود اليوم أن أركز، بصفة خاصة، على موضوع عدم الانتشار ونزع السلاح، حيث أفضت بنا الأحداث الأخيرة إلى مفترق للطرق في محاولتنا الرامية إلى توجيه العالم بعيدا عن تهديد أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من أننا سمعنا بعض التوقعات المتشائمة بالأمس، إلا أن استراليا ترى أن التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح في العقود الأخيرة كان في الواقع عظيما - وهو اتجاه زادت نهاية الحرب الباردة من قوة اندفاعه قدما. وقد عكّدت اتفاقات ثنائية وإقليمية ودولية كثيرة، أسهمت جميعها في جعل عالمنا أكثر أمنا.

وكان الدافع إلى تلك الإنجازات هو إدراك أن علينا أن نعمل بإصرار للوصول إلى حالة يكفل فيها لجميع الأمم حق الدفاع عن النفس كما هو متجسد في ميثاق الأمم المتحدة، على أن يتم ذلك بأدنى مستوى ممكن من الأسلحة التقليدية، ودون اللجوء أبدا إلى أسلحة الدمار الشامل. ولقد كانت الأحداث التي تحركت ضد مد هذا التقدم نادرة نسبيا ولكنها حينما وقعت كانت متناقضة تماما مع الاتجاه الذي يفضلها المجتمع الدولي.

ويشير استقصاء لما أحرز من تقدم حتى الآن في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح إلى نتيجتين أساسيتين. الأولى واضحة بذاتها وهي: أنه يتعين عمل المزيد. والثانية ربما كان من السهل إغفالها. فمن المهم جدا في وجه العقوبات والتحديات ولصالح أمن جميع البلدان أن نستمر على درب تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وألا نبخس تقدير قيمة ما أنجز إلى اليوم أو نعتبره أمرا طبيعيا، وأن نحافظ على الالتزام السياسي عريض القاعدة بالأعراف والمؤسسات التي أنشأناها أو التي لا يزال يتعين علينا بناؤها.

ولا يدع إحصاء التقدم الذي أحرز في تحديد الأسلحة ونزع السلاح على مدى العقود الأخيرة أي مجال للشك في الاتجاه الإيجابي الذي يتحرك فيه المجتمع نحو إقامة هيكل أمني عالمي. فبالإضافة إلى الاتفاقات

على حق، وأن هذه الدول - الخارجية - يمكن أن تكون على خطأ. كما أن استراليا تدعو تلك الدول إلى النظر إلى شدة تردي مصالحها الأمنية الوطنية في عالم لا تكون الأغلبية الساحقة من دول قد احتضنت نظاما لعدم الانتشار النووي.

ولقد ظل بلد ردحا طويلا من الزمن من المؤيدين الثابتين للانضمام العالمي إلى المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الدولية، وأظن أن ذلك معلوم للجميع. فقد وقعنا المعاهدات الثلاث عشرة المتعددة الأطراف المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وصدقنا عليها جميعا مع عدا واحدة، ويسعدني أن أقول إن التصديق على اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية ماض في الطريق. ولا يستطيع أن يسبقنا في هذا السجل سوى أربعة بلدان أخرى. ونظل ملتزمين ما استطعنا بأن نترك أثرا إيجابيا في بناء توافق الآراء في سعينا قداما، وسوف ندوم الاحتفاظ بالجد والإبداع بقدر الإمكان في كامل نطاق قضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وتركيزنا دائما، كما يعلم جميع من يعرفوننا، ينصب على النتائج لا على الكلام، وعلى المساهمات العملية حين نستطيع، ويشهد على ذلك نوع المساهمات التي قدمناها في المساعدة على التفاوض على الاتفاقيات الأساسية التي أشرت إليها، ودعما لبناء وتعزيز المؤسسات التي تعمل بشتى الطرق على دعم الأهداف الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح - من أمثال اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة شبه الجزيرة الكورية لتنمية الطاقة والمندى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ونظام الضمانات النووية.

ويتبين من التجربة أن هذه النظم لا يمكن أخذها على علاقتها. فالنظم القائمة تحتاج إلى استمرار الرعاية والصيانة والاحتراس لضمان بقائها فعالة وبقاء الالتزام السياسي والمالي بالنسبة لها قويا.

ففي مجال معاهدة عدم الانتشار، مثلا، ثمة حاجة إلى مزيد من العمل للحفاظ على قوة المعاهدة، ومواصلة العمل للتوصل إلى تنفيذها التام وتحقيق عالميتها. وسيكون المؤتمر الاستعراضي السادس الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠، بعد التحديات الخطيرة الأخيرة لقاعدة عدم الانتشار التي أشرت إليها، واحدا من أهم المؤتمرات في تاريخ المعاهدة. ومع ذلك، وحتى إذا كان هناك شوط علينا أن نقطعه من حيث قيمة المعاهدة، فبالأكيد لا يمكن لأحد أن يجادل بالقول بأن العالم يمكن أن يكون أكثر أمانا بدونها. ولا يمكن القول بأن التفاوض على المعاهدة في أواخر الستينات، وأن الحفاظ على المعاهدة وتعزيزها منذ ذلك الحين لم يكن شيئا يستحق كل هذا الجهد.

أبرمت معاهدة تحظر الألغام الأرضية - التي سماها البعض أسلحة للدمار الشامل بالحركة البطيئة.

وفي الجانب الآخر من الدفتر، تعين أن يواجه نظاما عدم الانتشار ونزع السلاح تحديات خطيرة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومن العراق، وتعطل بشكل خطير التقدم نحو وضع نظام عالمي للتجارب غير النووية بسبب إجراء التجارب المتفرقة وآخرها في الهند وباكستان. ولا تزال التوترات الإقليمية التي لم تجد حلا في جنوب آسيا والشرق الأوسط تفسد وتعترض بلوغ هدف العضوية العالمية لمعاهدة عدم الانتشار. وإذا كنا نشعر بالجزع الذي له ما يبرره إزاء ازدراء القلة لإرادة المجتمع الدولي المعرب عنها بوضوح فإننا نستطيع أيضا أن نجد التشجيع من قوة استجاباتنا الوطنية والجماعية لهذه التحديات وقدرة النظم على الصمود عندما تواجه التحدي.

ومن الأهمية الحيوية أن نبقى في طريقنا وأن نكفل ألا تزيد هذه الأحداث عن أن تكون انحرافات مؤقتة عن المبدأ المقبول على مستوى العالم تقريبا الذي يناهض انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أن من مصلحة استراليا الوطنية ومصلحة الأمن الدولي والإقليمي الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي وغيره من نظم عدم الانتشار، ومواصلة بذل أقصى ما نستطيع من جهد لاتباع تدابير فعالة لتخفيف وإزالة التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل.

وبطريقة غريبة تنفيذ العقوبات الدورية التي تعترض هذه الجهود، في تأكيد قيمة التقدم المحرز للآن. فوجود معاهدة عدم الانتشار نفسه، وعضويتها القريبة من العالمية، أمر يبرز عدم قبول الشروع في برنامج للأسلحة النووية في عالم اليوم. وبالمثل فإن وجود معاهدة الحظر الشامل للتجارب وما تمثله من نظرة تكاد تكون عالمية - ألا وهي أن تصبح التجارب النووية شيئا من تراث الماضي - هو الذي زاد من قوة انتشار عدم الموافقة في وقت سابق من هذا العام على نطاق جديد للتجارب النووية. وتقوم التصديقات الجديدة التي نالتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أعقاب التجارب النووية في جنوب آسيا، شاهدا واضحا على ثقة المجتمع الدولي في مبدأ عدم إجراء التجارب والالتزام به.

وتود استراليا أن تفتنم هذه الفرصة العامة لتهنئة البرازيل والترحيب بها بوصفها أحدث عضو في أسرة الأمم المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار. وندعو القلة المتبقية من الدول خارج هذه المعاهدة إلى أن تفكر في أن الـ ١٨٧ بلدا التي قررت أن معاهدة عدم الانتشار توفر من الأمن أكثر مما يوفره خيار الأسلحة النووية، ربما كانت

على العمل معا، على مستويات سياسية عليا، للاقتراب من هدف الإبرام المبكر لبروتوكول فعال لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وإلى جانب الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق التنفيذ التام للنظم القائمة وعالميتها، نحتاج أيضا إلى خطوات تعزيزية وتكميلية لتحقيق أهدافنا الشاملة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وبدء مفاوضات لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لهو مثال ممتاز على الطريقة التي ينبغي أن نمضي بها قدما في هذا الاتجاه. ونحن نرى أن هذه هي الخطوة المنطقية التالية التي يلزم اتخاذها بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي خطوة نأمل أن توليها الجمعية العامة تأييدها وتشجيعها القاطعين. ونعتقد أن الاتفاق مؤخرا في مؤتمر نزع السلاح بجنيف على بدء مفاوضات بشأن معاهدة الوقف يدل على صمود نظام عدم الانتشار أمام الضغوط. وهو يفضح كذب من أعلنوا مؤخرا موت هذا النظام. كما أنه دليل على أن المجتمع الدولي يؤكد من جديد إيمانه بمبدأ عدم الانتشار الذي التزم به طوال ٣٠ عاما.

وأريد أن أشير باختصار شديد إلى ثلاثة مواضيع أخرى: إصلاح الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان، وحفظ السلام.

فعلى غرار معظم الدول الأخرى، نحن نريد لهذه المنظمة أن تعمل على نحو أفضل. ولقد أحرزنا بعض التقدم. ورحبنا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن العناصر الأساسية لمجموعة الإصلاحات المتكاملة التي اقترحها الأمين العام. بل الواقع أننا عملنا بجدية وهدوء للمساعدة في تحقيق ذلك الاتفاق. إلا أنه من المهم للغاية الآن أن نضمن أن ما اتفق عليه سوف ينفذ على نحو فعال - أي أن يفضي فريق العمل وعمليات استعراض جوانب محددة من عمليات منظمات الأمم المتحدة إلى نتائج عملية ملموسة، وأن تغييرا حقيقيا يحدث بالفعل.

وسيكون من الحيوي بالنسبة لتحقيق الإصلاح الحقيقي حسم المشكلة المستمرة المتعلقة بعدم دفع المتأخرات في الاشتراكات المالية. ذلك أن عدم قيام العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك المساهم الرئيسي، بإيجاد حل لهذا الوضع يعرقل كل جهودنا لتعزيز هذه المنظمة.

كما أن الجزء الأعظم من عملية الإصلاح، كما يبدو لنا، كان مركزا على الترشيح، وصقل الهياكل والآليات، وعلى الإجراءات الإدارية. ونعتقد أنه في المرحلة التالية

أما تلك القلة التي تصر على ترديد النغمة المستهلكة بأن معاهدة عدم الانتشار معاهدة تمييزية، فنقول لها "نعم إنها كذلك"، ولسبب واحد ممتاز. إن معاهدة عدم الانتشار تسمح بحالة من التمييز المؤقت بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وببقية دولنا، لأن البديل، بكل بساطة، كان ولا يزال أبشع مما نتصور. وربما شعرنا بالأسى لأن الحرب الباردة أطالت أمد حالة التمييز أكثر مما ينبغي، ولكننا يقينا لا يمكن أن نقول إن السيناريو البديل كان سيجعل العالم أكثر أمنا مما هو اليوم. فقد كان من المعروف في التنبؤات السياسية في الستينات، حينما كانت الأسلحة النووية خيارا آمنا مشروعا لأي دولة، أن أكثر من ٢٠ دولة، بما فيها بلدي استراليا، كان من المرجح أن تختار ممارسة هذا البديل.

ومن الغريب والشاذ بكل تأكيد، في وقت بدأ يحدث فيه أخيرا تخفيض جذري في الترسانات العملاقة للأسلحة النووية التي تراكمت أثناء الحرب الباردة، أن يسير البعض ضد تيار نزع السلاح بالسعي إلى الخيار النووي.

كذلك لا يمكن لأحد أن يقول إننا سنكون أفضل حالا بدون معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. فإبرامها والتوقيع عليها من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والتصديق عليها حتى الآن من جانب دولتين منها، هي إنجازات كبرى - وهو ما يستدعي الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نواصل العمل بجدية لإنشاء هياكل التنفيذ والتحقق الخاصة بالمعاهدة.

كما كانت هناك بداية قوية في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد تجلت لنا فعاليتها بكل وضوح، ولكننا بحاجة إلى إرادة سياسية مستمرة والتزام مالي، وإلى مصادقات وانضمامات إضافية، من أجل تحقيق كل الفوائد الأمنية للاتفاقية.

وعلى نفس المنوال، فالذي أضعف اتفاقية الأسلحة البيولوجية هو افتقارها إلى أحكام تتعلق بالتحقق والامتثال. ويجري العمل حاليا في مفاوضات الفريق المخصص لتقويم هذا القصور. ونحن نؤيد بقوة هذا الفريق المخصص، ونعمل مع الآخرين من أجل التوصل إلى بروتوكول فعال وعملي لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ومن الأعمال التي نحاول إنجازها، والتي وردت إشارة لها في يومية الأمم المتحدة الصادرة اليوم العمل بالتعاون مع بلدان أخرى كثيرة لعقد اجتماع غير رسمي لوزراء الخارجية. وهذا الاجتماع غير الرسمي سيعقد غدا هنا في نيويورك، وهو يعبر عن تصميم بلدان عديدة

كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يزال قويا الآن كما كان عليه عام ١٩٤٨، عندما صدر الإعلان. وقد لا يعلم الأعضاء أن استراليا كانت إحدى البلدان الثمانية التي كلفت بوضع مسودة الإعلان، وإننا اضطلعنا أيضا بدور هام في كفالة إدخال أحكام حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة. وقبل خمسين عاما كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل بيانا عاما عن الأهداف والتطلعات، أي رؤية للعالم كما يريده المجتمع الدولي.

ولا تزال نؤمن بهذه الرؤية ونرى الذكرى السنوية الخمسين مناسبة يؤكد فيها المجتمع الدولي من جديد التزامه بهذه الوثيقة القوية. كما أن الخمسين عاما التي انقضت على إنشاء قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتيح لنا الفرصة للتعرف على مدى ما وصلت إليه مؤسسة حفظ السلام، وللاستفادة من الدروس التي تعلمناها في الماضي، وكذلك، وربما كان من الأهم، أن نحیی ذكری أكثر من ٥٠٠ ١ من العاملين في حفظ السلام الذين قدموا حياتهم، وهي أقصى تضحية، من أجل توفير عالم أكثر أمانا وسلاما.

وسواء كنا نتكلم عن مشاكل قديمة أو حديثة، وسواء كنا نحلل النكسات أو أوجه النجاح، أو نحتفل بالذكرى السنوية لحدث معين، فإن التقييم السنوي الذي تمثله هذه المناقشة العامة يتيح الفرصة، ليس لإلقاء سلسلة من البيانات المعدة التي لا رابط بينها، ولا لإلقاء اليوم بشأن كثير من المواضيع، ولكنه يمنحنا الفرصة لكي نذكر أنفسنا بما تمثله الأمم المتحدة، ولكي نتعرف على ما أنجز إلى الآن، ولكي نلتزم من جديد بحماية هذه المنجزات وتوطيدها في المستقبل.

وقد ركزت اليوم على نزاع السلاح، ليس لأنه مجال تعطيه استراليا والاستراليون الأولوية القصوى فحسب، بل أيضا لأنه مجال نعتقد أنه يمكننا أن نضيف إليه عملا قيما. ولكن التوازي بين نزاع السلاح وعدم الانتشار والدروس المستفادة منهما يعتبران مثلا طيبا للمجالات الأخرى من أنشطة الأمم المتحدة.

قلت في البداية إن المجتمع الدولي وصل إلى مفترق الطرق في محاولتنا لإقامة شريعة دولية لا مكان فيها للتهديد بالدمار الشامل. ومنجزات الثلاثين عاما الماضية من وضع معاهدات وإقامة مؤسسات وقواعد تضمن لنا التحرك في هذا الاتجاه هي منجزات هائلة، ولكنها ليست منيعة. فالتحقق غير الكامل، وعدم الامتثال، والسلوك الشاذ، وضعف الميزانية، وقصور الإصلاح وعجز الإرادة السياسية - كل هذه الأمور يمكننا أن نقوض وتمحو ما بنيناه معا. إن تحديد الأسلحة الفعال، ونزع السلاح، وعدم الانتشار - مثل كل المواضيع الأخرى التي يجري التصدي

من عملية الإصلاح يجب التفكير بطريقة أكثر تنظيما - وأعتقد أن هذا ما يدور بخلد الأمين العام في عروضه حتى الآن بشأن الجمعية الألفية - في نوع الأمم المتحدة التي نتوقعها ونريدها في العقود المقبلة. وقد تأخر كثيرا إجراء استعراض شامل للأولويات. ومع أن المثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة لا تزال وجيهة كما كانت دائما، فإننا بحاجة إلى التفكير بجدية في تحديث السبل التي نسعى من خلالها إلى تنفيذ هذه الأهداف، من ناحية الأنشطة التنفيذية.

واستراليا، شأنها شأن الكثيرين غيرها الذين تكلموا في المناقشة العامة حتى الآن، تشعر بالقلق لأن المناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن قد توقفت. لقد أجرينا خلال العام الماضي مناقشة مستفضية - ولكنها للأسف لم تكن حاسمة. وقد حان الوقت الآن لأن نتجاوز النقاش العام، وننتقل إلى التفاوض بجدية حول مجموعة إصلاحات تبشر بحلول مجلس أمن جديد أكثر تمثيلا وأكثر شفافية وملائمة للألفية الجديدة. وهذا سيتطلب عملا جادا ومرونة من جميع المعنيين. وحكومة بلدي لا تزال ملتزمة بإيجاد سبل لدفع المناقشة إلى الأمام.

ولعل من كان منكم حاضرا هنا في دورة السنة الماضية للجمعية العامة يتذكر أن وزير الخارجية داوونر أثار مسألة المجموعات الانتخابية. وما زلنا نؤكد أن هذه المسألة تمثل عنصرا هاما في مناقشات الإصلاح. لقد انقضى أكثر من ثلاثين عاما منذ أجري آخر تغيير هام في المجموعات الإقليمية. وجوانب النقص في التشكيل الحالي بدأت تصبح أكثر وضوحا يوما بعد يوم: فهناك تفاوتات كبيرة في حجم مختلف المجموعات، ومستوى تمثيل غير كاف لكثير من المناطق دون الإقليمية، بما فيها المنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها استراليا، أي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وقد لاحظنا وجود اهتمام متنام بين الدول الأعضاء بهذا الموضوع، ونعتقد أن الأوان قد آن لأن نعترف بهذا الأمر باعتباره عنصرا من عناصر الإصلاح التي لا بد من تناولها. ونقر بأن تغيير المجموعات لتصبح معبرة على نحو أفضل عن الواقع المعاصر ومصالح الأعضاء الحاليين، يتطلب تفكيراً متأنياً ومناقشة دؤوبة. ومن السابق لأوانه، بالطبع، أن نتقدم بصيغة معينة؛ ولكننا نفترض أنه يمكننا أن نبدأ بمناقشة المبادئ التي يمكن أن يبنى عليها نظام جديد؛ وبتبادل الآراء بطريقة متروية وبعيدة عن المهارات حول كيفية المضي قدما بهذه العملية.

ويوافق عام ١٩٩٨ الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يوافق مرور خمسين عاما على إنشاء قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والتزام استراليا بالتمسك بحقوق الإنسان الأساسية التي

ويسعدني أن أذكر أن منظومة الأمم المتحدة قد استجابت لاحتياجاتنا ومتطلباتنا، كما فعل ذلك شركاؤنا في التنمية وكثير من البلدان الصديقة. وباسم بنغلاديش، حكومة وشعبا، نود أن نعرب عن عميق شكرنا للسيد كوفي عنان، الأمين العام على دعمه لبنغلاديش وتضامنه معها في وقت الاحتياج هذا. كما نشكر البعثات الدبلوماسية المقيمة في دكا، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومواطني بنغلاديش في الخارج لدعمهم المستمر وتفهمهم وتعاطفهم مع بنغلاديش في جهودها الرامية إلى مجابهة هذه التحديات. وأذكر مرة أخرى هنا مناشدة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة تقدّم دعم سخي ومتواصل من جانب المجتمع الدولي لبنغلاديش في الأيام القادمة.

والفيضانات مسألة مألوفة في بنغلاديش. أما ما واجهناه من فيضانات هذا العام فهو شيء لم يسبق له مثيل سواء في حجمها أو استمراريتها. وقد أشار الأمين العام في تقريره السنوي إلى التهديدات التي يتعرض لها الأمن البشري، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. والواقع أن الفيضانات، من بين جميع الكوارث الطبيعية، تتسبب في أكبر قدر من الخراب والبؤس.

وبطبيعة الحال، فإن بنغلاديش ليست هي البلد الوحيد الذي عانى من شدة الفيضانات في موسم الرياح الموسمية هذا. وربما كان السبب في فيضانات هذا العام مركبا بعض الشيء. ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق، مع ذلك، من الملاحظة الواردة في تقرير التنمية البشرية لهذا العام من أن الاحترار العالمي يمكن أن يؤدي إلى حدوث الفيضانات بصفة دائمة في مناطق شاسعة وينزل الدمار بالمحاصيل. ويحذر التقرير من أن العواقب الإنسانية المترتبة على الاحترار العالمي قد تكون مدمرة بالنسبة لكثير من البلدان الفقيرة مثل بنغلاديش، التي قد تشهد تقلص مساحة أراضيها بنسبة ١٧ في المائة مع ارتفاع مستوى البحر بمقدار متر واحد.

وتتداخل العوامل والعناصر التي تؤثر على النظام الإيكولوجي العالمي وعلى البيئة. وهي تتعدى الحدود الوطنية ولا يمكن معالجتها معالجة هادفة إلا بالعمل المنسق بين الأمم. وهي مسألة تتعلق ببقاء كثير من الشعوب، وينبغي أن تحظى هذه المسألة بأعلى درجة من الأولوية. وقد قطعنا شوطا طويلا منذ مؤتمر ريو، ومع ذلك، لم يتحقق سوى النذر اليسير من الفوائد الملموسة في غياب الموارد الإضافية والجديدة الموعودة.

ومنذ تولي حكومتنا مسؤولياتها في حزيران/يونيه ١٩٩٦ في أعقاب الانتخابات، وهي تحاول أن تنشئ مؤسسات وتضع قوانين من شأنهما تدعيم الديمقراطية

لها من هذه المنصة - كلها تتطلب استثمارات كبيرة من رأس المال السياسي والاقتصادي. وربما يكون من الطبيعي في بعض الأوقات، وبخاصة في الأوقات التي يسودها التحدي والقلق على غرار ما نعاينه حاليا، أن نتساءل إذا كان الأمر يستحق هذه التكلفة. من المؤكد أن إلقاء نظرة سريعة على البدائل يكفي لإقناعنا بلا أدنى شك بأن الرد إيجابي.

إن أي تصرف مخالف هو خيانة ليس للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نحتفل به فحسب، بل أيضا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذاتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي عبد الصمد آزاد، وزير خارجية بنغلاديش.

السيد آزاد (بنغلاديش) (تكلم بالبنغالية، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): باسم وفد بلدي وباسمي أود أن أقدم لكم، سيدي، بتهانينا على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. إن وجودكم في مقعد الرئاسة، بخصالكم وخبرتكم، يضمن لنا دورة مثمرة وناجحة.

وأود أن أعرب لسلفكم السيد هينادي أودوفينكو عن عميق تقديركم لمهمته التي أداها على أفضل وجه. كان لدينا بحق جمعية إصلاح. وكان من دواعي الرضا التام لبنغلاديش أن تدعم جهده الرائع لإصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة من خلال دورنا كرئيس للجنة الإدارة والميزانية (اللجنة الخامسة). ونشعر بالامتنان بصفة خاصة لمناشدته المجتمع الدولي في الجلسة الاختتامية للدورة الثانية والخمسين، أن يتضامن مع شعب بنغلاديش في الوقت الذي كان يعاني فيه بلدنا من أسوأ فيضانات في تاريخنا.

تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد فيليب باليستي (سان مارينو).

وفي فيضانات هذا العام التي لم يسبق لها مثيل غطت المياه ثلثي بلدنا وتضرر ما يقرب من ٣١ مليون نسمة. وأصبح أكثر من ٢٠ مليون نسمة دون مأوى. ووقع ضرر هائل بالمحاصيل والطرق والجسور والمستشفيات والمدارس والمصانع. وبتراجع مياه الفيضان تواجها مشاكل أكبر من الأمراض التي تحملها المياه وشحة الغذاء والمياه الصالحة للشرب، وضاعف من كل هذا التشرد والبطالة. وفي ظل الإشراف المباشر لرئيسة الوزراء الشيخة حسينة، نصل إلى المتضررين بالمساعدة. والنطاق الهائل للضرر يشكل تحديا لنا، فعلى أن نضطلع بمهمة ضخمة. وتكلفة الإغاثة وإعادة التأهيل والتعمير تقدر بحوالي ٩٠٠ مليون دولار.

العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أن الاقتصاد العالمي يجب أن يكون معناه ألا يترك أحد للتخلف.

إننا بحاجة لأن نضمن أن عملية العولمة والتحرر ستفي باحتياجاتنا الإنمائية. ونحن بحاجة لإعداد جدول أعمال إيجابي عملي لكي نضمن أن العولمة تأتي فعلا بالمساواة وتحقيق المنفعة للجميع. وتعتبر حركة عناصر الإنتاج، بما فيها رأس المال والعمل، حركة متحررة من القيود، عنصرا لا يتجزأ من عملية العولمة. ونحن بحاجة لتشجيع هجرة العمالة لضمان تحقيق التوازن في إطار العولمة.

وقد تدهورت المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية بنسبة تزيد عن ١٥ في المائة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٦. وينبغي وقف هذا التدهور وعكس اتجاهه. وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية أمرا لا غنى عنه لآفقر الاقتصادات وأكثرها هشاشة. ونحن ندعو البلدان المتقدمة إلى الوصول إلى الرقم المستهدف المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة للبلدان النامية ومن ١,٥ إلى ٢,٠ في المائة لأقل البلدان نموا بأسرع ما يمكن، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٠.

وتمثل أقل البلدان نموا أكثر اقتصادات وشعوب العالم ضعفا. ويبرز البيان الوزاري الصادر في أعقاب دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٨ بعض المسائل الملحة. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى الدعوة للعمل سويا - لتعزيز وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق وتدعيم جهودها الرامية إلى بناء القدرات. كما نرحب أيضا بالدعوة إلى تحقيق مزيد من التقدم نحو الوصول إلى تعريف صفرية على الصادرات من أقل البلدان نموا.

ولا ينبغي أن تقتصر المعاملة التفضيلية الممنوحة لأقل البلدان نموا على فترة زمنية محددة. وينبغي إضفاء المرونة على النظم التجارية التقييدية المتعلقة بالعمل والمعايير البيئية. نحن بحاجة إلى إعداد على نحو واف لتناول هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث القادم المعني بأقل البلدان نموا والمقرر عقده في عام ٢٠٠١.

إن الحالة في أقل البلدان نموا على وجه الخصوص توضح أن قضية استئصال الفقر لا تزال تمثل الشاغل الرئيسي لنا. ومن الضروري كفاءة أمن عالمي على المدى الطويل، علاوة على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ونعتقد أن هدف مؤتمر قمة الائتمان الصغير الذي عقد في العام الماضي، المتمثل في الوصول إلى ١٠٠ مليون أسرة من أفقر الأسر في العالم،

والنهوض بالحكم الصالح، وتعزيز هذه المؤسسات والقوانين. وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي، دخلنا في مفاوضات لإنهاء المشكلة الطويلة الأمد القائمة في تلال شيتاغونغ. وقد أبرم اتفاق تلال شيتاغونغ في إطار دستورنا، وهو يفي تماما بالمشاغل المشروعة للسكان من أبناء القبائل. ونحن نضع الآن القوانين والآليات المؤسسية اللازمة المتعلقة بهذا الاتفاق موضع التنفيذ ونوسع مجال الأنشطة الإنمائية في المنطقة. وترحب حكومتنا بالتعاون مع جميع شركائنا في التنمية في هذا الجهد.

وقد دفعنا التزامنا بالديمقراطية وحكم القانون لأن نعطي الأولوية لحقوق الإنسان. ونحن بصدد عملية تستهدف إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وهدفنا هو إيصال حقوق الإنسان إلى مستوى القاعدة الجماهيرية، وزيادة وعي شعبنا بحقوقه التي يضمنها دستورنا وأن تصبح العدالة في متناول الجميع وفي حدود قدرتهم. وما زال هناك الكثير مما يتعين إنجازه، وقد بدأنا البداية الصحيحة.

وتؤمن بنغلاديش بأن الحق في التنمية يحتل مكانة مركزية في نظام حقوق الإنسان. وسيحظى تنفيذ الحق في التنمية بمزيد من التعزيز من خلال عقد معاهدة دولية ملزمة بصدد هذا الحق. ولذلك، أسعدنا أن رؤساء الدول والحكومات قد أقرروا في مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد أخيرا في ديربان، اقتراح رئيس وزرائنا بإيلاء الاعتبار لإعداد اتفاقية بشأن الحق في التنمية.

وقد شرعنا أيضا في بلدنا في وضع برنامج شامل للإصلاح ورفع القيود الحكومية. وما برحت التنمية الاجتماعية هي محط تركيز استراتيجيتنا الإنمائية. ويظل التعليم والرعاية الصحية وخلق فرص العمل وتمكين المرأة في الإطار الواسع للتنمية البشرية، تحظى كلها بأولوية اهتمامنا. ونحن نركز على حقوق المرأة والطفل. لقد كان للمجتمع المدني دور بارز ومشاركة فعالة في جهودنا الإنمائية، ولا سيما في القطاع الاجتماعي.

إن عملية العولمة والتحرر تجلب المخاطر والتحديات الخطيرة، وكذلك الفرص، ولكن بشكل يفتقر إلى المساواة. وكانت الصدمات الاقتصادية الخارجية المصاحبة لهذه العملية من القوة بحيث تعذر على الاقتصادات الضعيفة أن تمتصها. ولقد أصبح ذلك من المسلم به الآن حتى من جانب المنتفعين بالعولمة. وكما قيل من قبل، فإن العولمة ينبغي أن تكون انعكاسا لرؤية شاملة للمصالح والقيم المشتركة. ونحن نؤيد آراء الأمين

شمولا. والمحنة الأخيرة التي يعاني منها شعب كوسوفو لهي تذكرة صارخة بأحداث البوسنة التي لم يمر عليها سوى وقت قصير. ومبادرات السلام في أفغانستان لم تحرز حتى الآن أي تقدم. ولا بد للسلام في ذلك البلد أن يبنى من الداخل. ومشكلة أفغانستان لن يحسمها إلا الشعب الأفغاني نفسه، بدون أي تدخل خارجي. وفي هذه الحالات، فإننا نؤمن بالدور الهام الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به بوصفها باقية للسلام.

وفي ميدان الحد من التسليح ونزع السلاح، تحقق بعض التقدم الملموس. فاتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد ستدخل حيز النفاذ قريبا. ونحن نرحب بقرار مؤتمر نزع السلاح لإنشاء لجان معنية بالضمانات الأمنية التي توفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وأيضا فيما يتصل بالمواد الانشطارية.

وبالنسبة لبنغلاديش، فإن السعي وراء تحقيق نزع السلاح العام والكامل يمثل التزاما دستوريا، ونحن على استعداد لدعم أي تحرك وكل تحرك يسهم في بلوغ ذلك الهدف. وقد تسببت التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا في الكثير من الجدل والنقاش والقلق. وفي هذا الصدد، فإن مبادرة رئيسة وزراء بنغلاديش الشيخة حسينة واجد للتقليل من حدة التوترات في المنطقة، عن طريق الزيارات الشخصية وعن طريق حث جميع الأطراف المعنية على الإسهام في تعزيز السلام في جنوب آسيا والعالم بأسره، لقيت التقدير على نطاق واسع. ونحن نولي أهمية وأولوية كبيرتين لعلاقتنا مع الدول المجاورة. وقد سررنا من إعلان الوقف الاختياري للمزيد من التجارب النووية، ولا نزال ملتزمين بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونؤمن بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - وبنغلاديش طرف فيهما - توفران إطارين مفيدين لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ومن المؤسف أن نلاحظ أنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح بشأن إنشاء لجنة مخصصة المعنية بنزع السلاح النووي.

في العام الماضي قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة مجموعة اقتراحات متكاملة للإصلاح من أجل زيادة تبسيط الأمم المتحدة ومواءمتها مع مشاكل اليوم وواقعها. وفي واقع الأمر، فقد اعتمدت بعض القرارات الرئيسية في الدورة الثانية والخمسين على أساس هذه المقترحات. وستواصل هذه الدورة للجمعية العامة فيما نرجو عملية الإصلاح، وستحسم بوجه خاص المسائل المتصلة بحساب التنمية، وإعداد الميزانية على أساس النتائج، وما يسمى بحكم الأجل المحددة.

لا سيما إلى النساء فيها، سيتحقق على أرض الواقع بحلول عام ٢٠٠٥. إن برامج الائتمان الصغير الفعالة توفر إمكانية الوصول لرؤوس الأموال الصغيرة لأولئك الذين يعيشون في فقر في العديد من بلدان العالم. وإضافة إلى استئصال الفقر فإن برامج الائتمان الصغير تسهم أيضا في عملية التنمية البشرية والاجتماعية، لا سيما في مجال تمكين المرأة.

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره السنوي، فإن العالم قد تحرر من نزاعات إقليمية واسعة النطاق خلال العام الماضي. إلا أن إرساء السلم على نطاق عالمي وبالمعنى الحقيقي لا يزال يمثل هدفا بعيد المنال. فواقع ما بعد الحرب الباردة يجعل من الضروري أن نقوم ببناء ثقافة سلام على أساس المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس احترام حقوق الإنسان والديموقراطية والتسامح والمشاركة الأرحب والمتساوية للشعوب في جميع مجالات الأنشطة البشرية. ونحن نرحب بإعلان عام ٢٠٠٠ سنة دولية لثقافة السلام والإعلان المقترح للفترة ما بين ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ بوصفها العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. وقد طلب إلى الأمين العام أن يقدم مشروع إعلان وبرنامج عمل يتصلان بثقافة السلام في هذه الدورة. ونأمل أن يتسنى للجمعية العامة أن تعتمد تلك الوثائق في أقرب فرصة ممكنة.

إننا نشعر بالقلق على نحو خاص من أن الآمال في إرساء سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط لم تتحقق حتى الآن. إن إطار ذلك السلام موجود في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو. وقد لقي مبدأ الأرض مقابل السلام قبولا من الجميع، إلا أن أشقاءنا في فلسطين لا يزالون يواجهون إحباط آمالهم وتطلعاتهم. فإنشاء المستوطنات الجديدة وتوسيع منطقة بلدية القدس والاعتقال الواسع النطاق للفلسطينيين بدون محاكمة عادلة هي أمور لا يمكن أن تعزز قضية السلام. إن بنغلاديش تعتقد اعتقادا راسخا بأن علينا ألا نسمح لأي شيء بتقويض عملية السلام. ونحث على بذل جميع أشكال الضغوط الأخلاقية والإقناع على السلطات الإسرائيلية كي تحرز عملية السلام تقدما لتصل إلى ذروتها المنطقية. إننا نتطلع قدما إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة في موعد قريب وأن تكون عاصمتها القدس، وإلى أن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

إن الأسباب التي تؤدي إلى معاناة أشقائنا وشقيقاتنا في العديد من البلدان الأفريقية، لا سيما في منطقة البحيرات الكبرى، يجب التصدي لها على نحو أكثر

نجاحاتها الهائلة. ولا شك في أنها تظل المحفل العالمي الوحيد لتخطط البشرية فيه مستقبلها في الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بيرو، معالي أدواردو فيريرو كوستا.

السيد فيريرو كوستا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، سيدي، أن أهنئ من خلالكم رئيس الجمعية العامة على انتخابه الذي هو أهل له، نظرا لما يتحلى به من خبرة واسعة في الشؤون الدولية، ولصفاته الشخصية المعروفة جيدا. وأوروغواي، وهي صديقة لبيرو، تمثل التطلع الأصيل نحو السلام واحترام القانون الدولي، وهما قاعدتان لسلوك أمريكا اللاتينية وبيرو.

إنني أؤكد هنا مجددا تمسك بلادي الثابت بالمقاصد والمبادئ والقواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وهي أمور تضمن قيام علاقات منسجمة فيما بين الدول، والتطبيق الكامل للقانون الدولي، فضلا عن كونها أساسا لتعزيز حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون من أجل التنمية، على نطاق عالمي - وجميعها ركائز للسلام والأمن الدوليين.

إن حلم بناء نظام عالمي حديد سلمي وديمقراطي عاجل ومتعدد الأطراف أخذ يداعب خيال مجتمع الأمم منذ عشر سنوات. واليوم، وفيما نقدر اتساع تلك الاتجاهات الإيجابية المتواصل في جميع أنحاء العالم، نلاحظ أيضا تراكم التطورات السلبية التي تهدد ببدء فترة من الشك والتغيير، والتي تشكل تحديات لا سابق لها لمؤسساتنا المتعددة الأطراف، وتتطلب على عجل إجراء تحليلات ووضع استراتيجيات للتخفيف من حدتها.

والأزمة المالية العالمية تخلف أثرا على أسس النظام الدولي ذاتها. وتوفير المساعدة المالية الطارئة قد يعمل على مساعدةفرادى البلدان، إلا أنه لا يسهم في سلامة النظام ككل، ويبرز عيوب آليات الإشراف القائمة. ومن ثم تدعو الحاجة إلى إعادة النظر في مؤسسات بريتون وودز وتنقيح سياساتها حتى تتكيف مع الواقع الراهن.

وتزايد خلل التوازن بين البلدان في المجالين الاقتصادي والاجتماعي هو عنصر آخر يبعث على القلق العميق. ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ إلى أن عشرين في المائة من سكان البلدان المرتفعة الدخل يستهلكون ٨٦ في المائة من السلع والخدمات في العالم. وفي المقابل، فإن ٢٠ في المائة من السكان، وهم أشد الناس فقرا، يستهلكون أقل من ٢ في المائة، وهذه

ولا بد أن تكون الإصلاحات بديها عملية متصلة. ويجب تكييف الأمم المتحدة مع المشاكل والظروف الجديدة. وبشأن هذا الموضوع ليس هناك مجال لانقسام الآراء. فخلال الخمس سنوات السابقة ناقشنا موضوع إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته. وأعربنا عن انشغالنا الخاص في العديد من الأفرقة العاملة والمحافل. وفي مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الأخير في ديربان، جرى التأكيد مجددا على موقف الحركة الجماعي. وهنا أود أن أشدد أيضا على أن المجموعة الأضعف من البلدان هي التي لديها المصلحة الحيوية الأكبر في إضفاء الحيوية والفاعلية على أعمال الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وهذه البلدان تشكل أغلبية واضحة بين الدول الأعضاء الـ ١٨٥، ولا ينبغي إغفال مشاغلها أو الاستخفاف بها في أي عملية للإصلاح أو إعادة التنظيم. وبينما يستمر الركود في هذا المجال، يسرنا أن محكمة جنائية دولية قد أنشئت بعد سنين طويلة من الجهود. وتشكل المحكمة، رغم نواحي القصور التي تشوبها، معلما في تاريخ الأمم المتحدة.

وتولي بنغلاديش أهمية كبيرة لأعمال المتابعة المنسقة والمتكاملة للقرارات التي اتخذت في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت في التسعينات، بوصف ذلك مجالا يسهم بفعالية في عملية الإصلاح. ونحن نعتقد أن نتائج هذه المؤتمرات توفر للمجتمع الدولي أهم فرصة لكفالة حياة أفضل لشعوب العالم في بداية القرن الحادي والعشرين. وبوجه خاص، ندعو لبذل جهود متضافرة لكفالة نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في حزيران/يونيه المقبل لمتابعة أعمال مؤتمر القاهرة للسكان. ونرحب أيضا بالجمعية الألفية المقترحة ونأمل أن تنظر في المسائل التي ستشكل تحديا لنا في العقود المقبلة. وينبغي لتلك الجمعية أن تكون صلة الربط بيننا وبين المستقبل.

إن هدف جميع الجهود السياسية المبذولة، حسبما قال مرة أمين عام سابق للأمم المتحدة، يجب أن يكون رفاه الإنسان في حياة آمنة وحرية. وهذا هدف لا يختلف عليه اثنان. وهو أيضا شيء لا يمكن لأي أمة أن تحققه بمفردها في عالم يزداد ترابطا. فالسلام والأمن والتنمية هي، بالمعنى الصحيح، أمور لا تتجزأ.

والأمم المتحدة، على الرغم من تزايد التعقيدات التي تواجهها يوميا، تعمل اليوم على نحو أفضل وأكفأ من ذي قبل. ففي الآونة الأخيرة، اضطلعت بدور بناء وإيجابي على نحو أفضل. والأمم المتحدة، طبعا، هي موضع انتقاد، بل إنها قد تستفيد في الواقع من النقد البناء. فهناك دائما مجال للتغيير والتحسين. وكان للأمم المتحدة قسط من الفضل، وهو يلفت النظر في أحوال كثيرة أكثر من

لقد وقّعت بلادي وصدقت على جميع الصكوك الدولية تقريبا المتعلقة بحقوق الإنسان، العالمية منها والإقليمية على حد سواء. وبناء عليه، نطلب إلى تلك البلدان التي ليست أطرافا بعد في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وفي الاتفاقية الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان أن تصدق عليها، ليس احتراماً منها للذكرى السنوية الخمسين فحسب، بل أيضاً كي تكون متسقة مع المبادئ التي تناصرها باستمرار على الساحة الدولية.

إن استمرار التهديدات العالمية غير العسكرية الجديدة - من قبيل الإرهاب الدولي، وتزايد حدة الجريمة المنظمة والفساد ومشكلة المخدرات - يزيد من خطورة الحالة الدولية الراهنة. وبيرو، التي عانت من الإرهاب المتصف بالعنف، تعلم أن هذه الهجمات تشكل هجوماً على الفرد وعلى المجتمع ككل. فهي ترمي إلى تدمير الديمقراطية والحريات الأساسية، بالإضافة إلى تهديد سلم الدول وأمنها. وعليه، نعتبر أن جميع أعمال الإرهاب هي انتهاك منظم ومتعمد لحقوق الإنسان لا يمكن أن تبرره أية أيديولوجية أو أي سبب آخر، وينبغي إذاً ألا تعامل إلا بوصفها أعمالاً إجرامية.

وتدين بيرو إدانة قاطعة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، وتحث المجتمع الدولي على مكافحته بشدة. وتؤكد بيرو مجدداً بنفس التصميم على أن حالات الإرهاب الدولي ينبغي مكافحتها بعزم ضمن إطار القانون الدولي.

وفي ١٩٩٠ كانت مساحة الأراضي التي تزرع فيها شجيرة الكوكا في بيرو تصل إلى ١٢٠ ٠٠٠ هكتار. واليوم، وفي انخفاض مذهل، تقلصت المساحة إلى النصف، وانخفضت معها أعداد الأسر الريفية التي ترتبط باقتصاد الكوكا. ومن الممكن، من خلال برامج التنمية البديلة، تضادي عودة زيادة العرض من أوراق الكوكا مرة أخرى. ولذا فإننا ندعو إلى إرداف الجهود الوطنية بالدعم الدولي للتغلب على مشكلة معقدة نشترك جميعاً في مسؤوليتها. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى فكرة برامج مقايضة الديون بمشروعات للتنمية البديلة. ودعونا أيضاً إلى عقد اجتماع لمجموعة استشارية مانحة ستجتمع في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، تحت رعاية مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لمراقبة إساءة استعمال المخدرات والاتحاد الأوروبي.

وكما أعلن الرئيس ألبرتو فوجيمورو أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات:

الحقيقة تبرز الحاجة الملحة لتعزيز التنمية البشرية الحقيقية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وأيضاً داخل بلداننا التي تواجه تحدي التخفيف من عبء الفقر المدقع.

وتعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف وتحقيق تعاون ودي ليسا ضروريين على نحو عاجل فحسب، بل يمكن تحقيقهما بالفعل. وثمة بعض الدلالات على اتجاهات إيجابية قائمة، ألا وهي تعزيز الديمقراطية على نطاق عالمي، والإقرار بالقيمة الرئيسية للأفراد وحقوقهم الأصلية، ومشاركة المجتمعات المدنية، والحاجة إلى تعديل أنماط الاستهلاك والإنتاج من أجل تقدم التنمية المستدامة، وتطوير التكنولوجيا ونشرها، والتقدم الكبير وإن لم يكن كافياً بعد، في مكافحة الاتجار بالمخدرات، ومكافحة الفقر.

ويتزايد فهم الدول لمفهوم التنمية البشرية المستدامة. فطوال السنوات الثماني الماضية، انخرطنا، نحن أبناء بيرو، في عملية إعادة إعمار وإصلاح هيكلية على الصعيد الوطني، وكان هدفها الأول القضاء على الفقر.

وتواصل حكومة بيرو، بقيادة الرئيس ألبرتو فوجيموري تنفيذ سلسلة من السياسات والبرامج من أجل تحسين نوعية الحياة لجميع مواطنينا. والعنصر الأساسي لهذه الجهود هو استراتيجية مكافحة الفقر. والتزامنا الراسخ بالقضاء على الفقر ينعكس في الميزانية الوطنية التي تخصص ما يزيد على ٤٠ في المائة للإنفاق الاجتماعي. وتتمثل الأولوية الوطنية في تخفيض حدة الفقر المدقع بنسبة ٥٠ في المائة - من ١٩ في المائة إلى ١٠ في المائة من السكان بحلول عام ٢٠٠٠. وفي السياق نفسه، تعلق حكومة بيرو أهمية كبرى على السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة للمرأة، والسياسات السكانية وسياسات حماية أضعف السكان، وهم الأطفال، وكبار السن، والمعوقون، والمشردون في الداخل.

وفي عام الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تظل بيرو ملتزمة بإعطاء معنى موضوعي لمضمونه، وإدماج مبادئه في قوانينها، وبالعمل على تنفيذها عن طريق التعليم والاعلام، وعن طريق إدراجها في سياسات التنمية. إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان هما من أولويات أبناء بيرو، وهما واجب عليهم والسبب الذي من أجله ندافع عن حقوق الإنسان بطابعها العالمي، وغير القابل للتجزئة والشامل وغير التمييزي.

تسير مفاوضات نزع السلاح النووي قدما إلى الأمام. وسيتعين على الدورة الاستثنائية الرابعة المقترحة للجمعية العامة والمكرسة لنزع السلاح أن تنظر في هذه المسائل على أساس الأولوية.

ونحن شعوب أمريكا اللاتينية نقدر أكثر فأكثر اتفاقية ثلاثيولكو، التي أنشأت في منطقتنا أول منطقة مأهولة في كوكبنا تكون خالية من الأسلحة النووية، ونحن نواصل تطوير روابط التعاون مع المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية.

لقد كان بلدي أول دولة أمريكية لاتينية تصادق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولذلك يرفض إجراء أي نوع من التجارب النووية في أي مكان في العالم.

إن الاتفاقية المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد تشكل علامة إيجابية على التغير الذي طرأ على الساحة الدولية. وهذا دليل على الشواغل الإنسانية التي تلهم ضمير العالم. ويسرنا أن الاتفاقية ستدخل حيز النفاذ في آذار/ مارس ١٩٩٩، ونهتّم اهتماما خاصا بتنفيذها الكامل بعد ذلك الموعد المحدد. ولذلك، سيتعين على المجتمع الدولي أن يقدم تعاونه النشط وأن يبذل قصارى جهده لإزالة أو تدمير الألغام التي سبق وزرعت في كل منطقة من مناطق العالم.

وكانت بيرو من بين أوائل البلدان التي صادقت على اتفاقية أوتاوا وبدأت فعلا باعتماد أحكامها السارية. وإننا ندعو جميع البلدان التي لم توقع عليها حتى الآن إلى أن تصادق عليها أو تنضم إليها في أقرب وقت ممكن، كمساهمة في سلام وأمن وتنمية شعوبنا وتعايشها الإنساني. ونحن واثقون من أن البلدان التي وقعت عليها فعلا ولم تصادق عليها سوف تتقيد بالمادة ١٨ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، وبموجبها يجب على الدول الموقعة أن تمتنع عن القيام بتدابير من شأنها أن تحبط هدف اتفاقية أوتاوا.

ونعتقد أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقره في ليما، يمكن أن يسهم في النهوض بثقافة السلام وتعزيز الجهود الرامية إلى نزع السلاح في المنطقة، بما فيها التصدي لمشكلة الألغام.

وفي السيناريو السابق، يكتسي إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها أهمية أكبر. فالتغيير والتكيف يؤديان إلى درجة أكبر من الكفاءة. ولا شك أن عملية الإصلاح الهيكلي والوظيفي للأمم المتحدة، التي جعلتها العولمة ضرورة لا مناص منها، والتغيرات التي شهدتها الساحة

"يهدف الاجتماع إلى توفير الموارد المالية المتممة المطلوبة لتنفيذ التنمية البديلة، وبرامج الوقاية وإعادة التأهيل في إطار السياسات المناهضة للفقر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية" (A/S-20/PV.2، ص ٣)

وأؤكد من جديد تأكيدا قويا على أن بلدي ملتزم بمكافحة الاتجار بالمخدرات والآثار المترتبة عليها حتى يتم استئصالها. فالهياكل الإجرامية للاتجار بالمخدرات ينبغي ألا تنعم بأي قسط من الراحة تتمكن من خلاله من إعادة تشكيل نفسها. ولهذا السبب، يجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده المشتركة من أجل القضاء على هذه الآفة التي تضر بالبشرية.

ولأن بيرو عانت مؤخرا من حالة من حالات الأزمات، فإننا نواجه صعوبات رئيسية ناجمة عن تشرد جماعات من السكان داخليا. وفي جميع أنحاء العالم حدثت زيادة كبيرة في أعداد الأشخاص الذين شردوا داخليا في السنوات الأخيرة، مما يجعل من الأساسي تعزيز تدابير الأمم المتحدة في هذا المجال. وعليه، فإننا نعلن أمام الجمعية العامة أن هناك حاجة ملحة لزيادة توسيع وتعميق ولايات وبرامج الوكالات والهيئات المتخصصة التابعة للمنظومة ومواردها التمويلية، بهدف إعطاء الأولوية للمساعدات المقدمة إلى البلدان المتضررة بالمشكلة.

وبيرو دولة محبة للسلام وتعمل من أجل السلام وترفض الصراع؛ وتطلع إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي لجميع البلدان ومجموعات البلدان في مختلف المناطق، على أساس المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة.

وفي مجال السلم والأمن، يجب على المجتمع الدولي أن يتوحد في مواجهة الاتجاهات الجديدة نحو الانتشار النووي وتزايد عدد النزاعات الداخلية والنزاعات بين الدول في مختلف أنحاء العالم. ويجب أن تضاف إلى هذا سباقات الأسلحة التقليدية ومئات الآلاف من الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي لا تزال مزروعة في بقاع العالم، ونحن جميعا نعرف آثارها الجائرة التي تثير الذعر في النفوس. وهذه الوقائع مجتمعة تهدد باكتساح القدرات الموجودة حاليا لدى بلداننا ولدى مجتمعنا الدولي.

وتؤيد بيرو بقوة نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة. وهذا شرط ضروري للسلام ومهمة مستمرة لمنظمتنا.

إن التطورات الأخيرة الباعثة على الأسى في مجال الانتشار النووي تؤكد على ضرورة التعجيل بتحسين أنظمة عدم الانتشار الموجودة، والضرورة الحتمية لأن

وتشيد بيرو بعمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، وتحيي ذكرى الرجال والنساء والجنود وأفراد الشرطة والمدنيين، بمن فيهم مواطنون من بيرو، الذين ضحوا بحياتهم في هذه المهمة النبيلة. وعمليات حفظ السلم، التي شارك بلدي في بعضها، ترمز إلى المسؤولية التي ينيطها الميثاق بمنظمتنا.

ونود أن نؤكد مجدداً، سيدي الرئيس، أطيب تمنياتنا لكم وللجمعية في هذه الحقبة الجديدة التي تلجها، والتي ستكون لها بالتأكيد آثارها الهامة على المجتمع الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠

الدولية، تجعلان من الضروري كفالة اتساق برامجها وأنشطتها وتحويل المنظمة إلى عامل مساعد لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

ونعتقد أن من المناسب أن الوقت قد حان لأن نواصل بذل جهودنا لتحديد المعايير التي توجه عملية إصلاح مجلس الأمن. والقرارات المتعلقة بهذه المسألة الأساسية ينبغي اعتمادها بالضرورة على أساس أوسع اتفاق ممكن وفي إطار روح ونص ميثاق الأمم المتحدة، الذي سيكون هو نفسه موضع تنقيح. والتعديلات التي نرغب بإجرائها تستهدف التوصل إلى منظمة عالمية أكثر تمثيلاً وكفاءة. وفي هذا الصدد، يجب ألا يؤدي هذا الجهد إلى المواجهة والشقاق. بل يجب أن تؤيد جميع الجهود الموجهة صوب إتاحة المجال أمام المنظمة لكي تستجيب للاحتياجات الفعلية لجميع دولها الأعضاء.